الملك رأس السلطات

تأليف

د. باهور لبيب

تقديم ومراجعة

د. جمال عبد السلام

الكتاب: الملك رأس السلطات

الكاتب: د. باهور لبيب

تقديم ومراجعة: د. جمال عبد السلام

الطبعة: ٢٠٢٣

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة - جمهورية مصر العربية
هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥
فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www. bookapa.com **E-mail: info@bookapa.com**

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر

لبيب ، باهور
الملك رأس السلطات/ د. باهور لبيب، تقديم ومراجعة: د. جمال عبد السلام
– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.
١١١ ص، ١٨*٢١ سم.
الترقيم الدولى: ٨ – ٦٩٥ – ٩٩١ – ٩٧٧– ٩٧٨
أ – العنوان رقم الإيداع : ٥٤٥٧ / ٢٠٢٣

الملك رأس السلطات

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»

تقديم

نعيد إلى الأضواء هذا السفر المهم والنادر في التاريخ المصري القديم، وهو كتاب "الملك رأس السلطات" وهو الكتاب الذي صدرت طبعته الأولى في القاهرة في عام ١٩٤٩، بعنوان "الفرعون على رأس السلطات في مصر القديمة"، وقد عاد إليه صاحبه ونقحه في طبعته الثانية، أما المؤلف فهو عالم المصريات الشهير الدكتور باهور إقلاديوس لبيب، وقبل أن ندع القارئ مع هذا الكشف الثقافي نتوقف لحظات مع موضوعه ومع مؤلفه:

سلطات الفرعون:

من المعلوم لدى دارسي التاريخ المصري القديم أن نظام الملكية المطلقة كان هو الصيغة التي اتخذها نظام الحكم فى مصر خلال العصر الفرعوني، ويقوم هذا النظام على أساس تركيز كل السلطات فى يد الملك، وهو بدوره يستعين فى إدارة شئون البلاد بعدد من الموظفين الذين كانوا يعدون خداماً وتابعين له، مما أدى إلى وجود أجهزة إدارية مركزية وإقليمية. وقد اتخذ نظام الحكم فى مصر الفرعونية صورة الملكية المطلقة، حيث ساد الاعتقاد فى ألوهية الملك الذي لم يعتبرونه إنسانا كسائر البشر وإنما كان يعد ابنا للإله، وكان الناس يتحاشون ذكر الاسم المقدس للملك ، وبدلاً عنه كانوا يقولون مثلاً الإله أو الحاكم، وكان الملك يلقب بالإله الطيب ، وبعد موته كان يشار إليه بأنه الإله العظيم.

ويرى بعض الباحثين أن هذه العقيدة سادت بهدف ترسيخ دعائم الوحدة بين القطرين، فقد لاقى ملوك الأسرتين الأولي والثانية الكثير من الصعاب في سبيل إقرار هذه الوحدة والمحافظة عليها، وكان مرد هذه الصعاب إلى انتماء هؤلاء الملوك إلى الصعيد ونظر أقاليم الوجه البحري اليهم بوصفهم غزاة، فادعي الملك أنه الابن الشرعي لإله الشمس "رع". وتمكن بذلك من أن ينأى بنفسه عن أن يكون من البشر وأن يكون منتسبا لأي جزء من أجزاء مصر، وبذلك انتفت حجة الوجه البحري في معارضة أن يحكمه رجل نشأ وانتسب إلى الوجه القبلي، ولتأكيد انتساب الفراعنة إلى الآلهة لجأ الكهنة، في بعض العصور، إلى تجسيم هذه البنوة وتصويرها في صورة بنوة مادية حقيقية، فكان إله الشمس يتقمص جسد الملك الحاكم، ويدخل من ثم ليضطجع مع الزوجة الأولي العظيمة فينجب البذرة الإلهية التي سوف تصبح فيما بعد الفرعون المقبل.

وطبيعة الملك الإلهية هي أساس سلطته المطلقة، فإذا كان الملك إلها فإنه لا تكون لسلطته حدود، لكن هذه الطبيعة الإلهية، وأن منحت الملك سلطة مطلقة، تحمل بين طياتها تقييدا من نوع خاص لهذه السلطة، فالعدل من صفات الآلهة وإذا كان الملك إلها وجب أن يكون عادلا.

وهكذا كان الفرعون كان مستقر السلطات جميعها، ففي يديه تتركز السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بالإضافة إلى السلطة الدينية، فالفرعون هو الرئيس الأعلى للدولة وهو مشرعها وهو القاضي الأعلى فيها وهو كاهنها الأكبر، وهو بوصفه الرئيس الأعلى الدولة يعلن الحرب ويعقد المعاهدات مع الدولة الأجنبية، وهو الذي يرسل إيها الرسل

ويستقبل منها الوفود، وهو القائد الأعلى للجيش، وفي كثير من الأحيان لم تكن قيادة فرعون للجيش مجرد قيادة رمزية أو نظرية بل كانت قيادة فعلية حقيقية، فكثيرون هم الفراعنة الذين ساروا على رءوس جيوشهم وخاضوا بهم المعارك، والملك هو الذي يعين الموظفين ويرقيهم والموظفون مجرد تابعين له يسألون أمامه عن أعمالهم وله الحق في تأديبهم، وهو وحده صاحب الحق في إصدار المراسيم والقوانين، قد يفوض الملك في بعض الأحيان، وزيره في ممارسة هذه السلطة، لكن الوزير يمارسها تحت إشرافه، ومما يدل على أن الملك كان يباشر بنفسه أحيانا سلطته التشريعية ما جاء في مقدمة القانون الذي أصدره الملك حور محب، من أنه قد سن هذا القانون "بعد أن سهر الليالي والأيام يبحث جميع حالات الظلم في البلد"، وأنه جمع كتابه "فأخذ هؤلاء الكتاب الملفات وكتبوا ما قال صاحب الجلالة بالحرف الواحد"، وكان يفرق فيما يصدر عن الملك من قرارات بين ما يعد قانونا وما لا يعد كذلك، ولم يكن من الجائز أن يصدر عن الملك قرار يخالف قانونا قائما ولو كان هو الذي أصدره.

وفي هذا الكتاب يقصر الدكتور باهور لبيب دراسته على سلطة ملوك عصر الرعامسة لأنه يراه مرآة صادقة لما وصلت إليه مصر من مكانة في زمن الفراعنة.

سيرة المؤلف:

ولد الدكتور باهور لبيب في عين شمس بالقاهرة، يوم ١٩ سبتمبر ١٩٠٥م، وكان والده رائدا من رواد الاهتمام باللغة القبطية، وألف عدة كتب لشرح قواعدها ومفرداتها اللغة القبطية، وهو صاحب القاموس القبطي الكبير. وبعد أن أتم باهور دراسته الابتدائية التحق بالمدرسة

الخديوية الثانوية، وفي سنة ١٩٢٥م التحق بكلية الحقوق جامعة فؤاد الأول (القاهرة حاليًا)، وفي نفس الوقت التحق بمعهد دراسة الآثار وكانت الدراسة به مسائية، بجانب دراسته لكلية الحقوق بتشجيع من الأستاذ أحمد لطفي السيد إلا أنه في السنة النهائية تزامنت امتحانات الآثار مع الحقوق، وكان عليه أن يختار أحدهما فاختار الآثار، وتخرج بتقدير ممتاز سنة ١٩٣٠م. وتدرب على أعمال الحفائر أثناء دراسته الجامعية على يد عالم الآثار الشهير سليم حسن بمنطقة أهرامات الجيزة الذي رشحه للدراسات العليا في برلين، حيث حصل على الدكتوراه من جامعة فريدريك ويليام عام ١٩٣٤. وكانت أطروحته عن الملك أحمس الأول، مؤسس الأسرة الثامنة عشرة، الذي طرد الهكسوس.

وقد أوضحت دراسة لبيب أن الهكسوس مكثوا في مصر لمدة ١٥٠ عامًا (كانت الفترات المقترحة سابقًا أطول بكثير) وكان أول مصري يحصل على درجة الدكتوراه في علم المصريات. والتي أعدها باللغة الألمانية. بعدها عاد إلى مصر وعُيِّن محاضرًا في معهد الآثار بجامعة القاهرة عام ١٩٣٥م؛ وعمل أستاذا للغة القبطية وعلاقتها بالمصرية القديمة؛ ثم قام بتدريس اللهجات القبطية المختلفة. وقد أصدرها في كتاب عام ١٩٤٢.

ولم يتميز الدكتور باهور في هذه النقطة فقط، بل تميز في أمر آخر شديد الأهمية يتعلق بتقسيم التاريخ المصري القديم إلى عصور وأسرات كما درج كل الباحثين، فالدكتور باهور يرفض هذا التقسيم، واقترح كبديل عنه نظام آخر يقوم على تقسيم التاريخ المصري القديم إلى عصور بحسب الوحدات، وذلك بحسب ما طرأ على مصر في عصورها السالفة من وحدة

أو تفكك، وهي النظرية التي نشرها لأول مرة في بحث نشر في مجلة القانون والاقتصاد بتاريخ يناير سنة .١٩٤٢

وفي عام ١٩٤٥ شغل منصب أمين المتحف المصري بالقاهرة. تم تعيينه فيما بعد مديرًا لمتاحف المحافظات، وفي عام ١٩٥١ تم تعيينه مديرًا للمتحف القبطي، وهو المنصب الذي احتفظ به حتى تقاعده عام ١٩٦٥م. وقد كان باهور لبيب عضوًا فى حوالى ٢٧ جمعية وهيئة ومجلسًا، كلها متصلة بالآثار وترأس العديد منها، وحصل على العديد من النياشين والأوسمة، وله العديد من المؤلفات بالعربية والإنجليزية والألمانية، أشهرها النصوص الكاملة لبرديات نجع حمادي مع ترجمتها، وتتوزع مؤلفاته وكتاباته فى مجالات الدراسات المصرية القديمة ومجال الدراسات القبطية ومجال الدراسات اليونانية والإسلامية، وقد صدرت مؤلفاته في نحو أربعين كتابا.

د. جمال عبد السلام

تصدير

ولما كان أزهى عصور مصر الفرعونية هو عصر الوحدة الثالثة[1] (من سنة ١٥٨٠ إلى سنة ١٠٨٥ قبل الميلاد) بما امتاز به من ازدهار في السياسة الداخلية والخارجية وبما تميز به من أنواع الحضارة وسلطة ملوكه السياسية والمدنية والحربية وامتداد سلطان ملوكه إلى الشرق الأوسط وكان هذا السلطان في التاريخ القديم أول ما عرف من نظم الإمبراطوريات.

لذلك فقد رأينا أن نقصر بحثنا على سلطة ملوك هذا العصر خاصة في عهد الرعامسة لما نراه من كونه مرآة صادقة لما وصلت إليه مصر من مكانة اجتماعية ودولية في زمن الفراعنة.

باهور لبيب

عين شمس – نوفمبر ١٩٤٩

---

(١) يرجع في هذا إلى نظريتنا التي نقول بها مخالفين سائر علماء التاريخ والآثار من تقسيم تاريخ مصر القديم حسب ما طرأ على مصر في عصورها السالفة من وحدة أو تفكك ،وهي النظرية التي سجلناها لأول مرة في مجلة القانون والاقتصاد بتاريخ يناير سنة ١٩٤٢ وقد رأينا إتماماً للفائدة أن نذيل بها هذا الكتاب.

نشأة المملكة المصرية القديمة

يدين العالم الحديث لمصر القديمة بأكبر الفضل بما وصل إليه من الحضارة في صورها المختلفة كالعلوم والفنون والآداب، وخاصة نظام الحكم.

وذلك أن مصرنا العزيزة تعتبر أول دولة عرفت النظام الملكي وأهدته إلى العالم الحديث. فقد نشأ فيها هذا النظام منذ حوالي ستة آلاف سنة، حيث كانت قبل تلك الحقبة من السنين مقسمة إلى أقاليم صغيرة مستقلة ثم ابتدأت تلك الأقاليم يندمج بعضها في بعض تدريجاً حتى أصبحت مصر قسمين كبيرين هما الوجه البحري والوجه القبلي ويحكم كل منهما ملك.

ثم انتهى الأمر بتوحيد هذين القسمين تحت حكم ملك واحد وذلك في عهد الملك "نعرمر"[٢] (مينا) الذي جلس على عرش المملكة المصرية

---

(٢) لوحة نعرمر رقم ٣٠٥٥ بالمتحف المصري– هذه اللوحة مصنوعة من حجر الشيست وعلى أحد وجهيها يرى في وسط الخانة العليا من الصف الأول اسم الملك نعرمر وفي الصف الثاني يرى الملك لابساً التاج الأبيض تاج الوجه القبلي وقابضاً بيده اليشرى على شعر رأس أسير جاث أمامه يمثل حاكم الوجه البحري ويحمل في يده اليمنى مضرباً يهم بأن يضرب به حاكم الوجه البحري وأمام الملك الصقر (وهو رمز إله الجنوب) آتياً إليه وإحدى قدميه تقبض بمخلبها على عنق حاكم الوجه البحري (وكلمة الوجه البحري) مرسومة على شكل سنة أعواد من نبات البردي تنبت من شكل مستطيل وفي اعتقادي أنه يرمز بهذا الرسم إلى أرض الوجه البحري الذي يكثر فيه هذا النبات وتلفظ "تامحو" وذلك على خلاف ما شاع بين بعض علماء الآثار والتاريخ ومن بينهم المسئولين عن دليل المتحف المصري لغاية طبعة ١٩٤٦ مستندين في ذلك إلى رسم هذه الكلمة ينطوي على ستة أعداد وكل عدد منها يعني ألف أسير وهو افتراض بعيد الاحتمال لدينا).

أما على الوجه الأخر من اللوحة فيرى الملك نعرمر يحتفل بانتصاره على الوجه البحري وبذلك أصبح له الحق في أن يضع التاج الأحمر وهو تاج الوجه البحري على رأسه وفي ذلك دلالة على أنه في عهد ذلك الملك قد تم توحيد الوجهين البحري والقبلي.

المتحدة حوالي سنة ٣٢٠٠ قبل الميلاد (لوحة رقم ١).

وبجلوس ذلك الملك العظيم على عرش مصر المتحدة استتب النظام الملكي وتوطدت دعائمه بإنشاء أول عاصمة للملك في مصر، وكانت تلك العاصمة للملك لا تبعد كثيراً عن القاهرة عاصمة مصر الحالية وهي مدينة "الجدار الأبيض" أو "منف" القريبة من البدرشين والتي توخى الملك في اختيار موقعها أن تكون متوسطة بين الوجهين البحري والقبلي، وكان من مظاهر نظام الملكية الذي وضع ذلك الملك نواته أنه أنشأ وظيفة الوزير وكان بذلك أول ملك في العالم ابتدع ذلك النظام.

وقد حافظت مصر منذ ذلك العهد على ذلك النظام الذي يتوجه الملك في جميع عصور وحدتها وهي أهم العصور القومية فيها، حيث نضج مع الزمن واتضحت معالمه التي نلمس أغلبها ما يزال قائماً حتى العصر الحديث فتميزت مع الزمن سلطات الملك التشريعية والقضائية والتنفيذية والحربية التي هي موضوع هذا البحث، وبأن ظلت مركزة جميعها في يد "الملك" رأس السلطات وكان يستعين في أدائها بالوزير ومن يرأسهم من الموظفين.

ونرى من ذلك أن الظروف الجغرافية لمصر قد جعلت الاتحاد السياسي مع الزمن ضرورة حتمية، وادي الاتحاد بدوره إلى عمومية سريان القوانين في القطر المصري كله بل في وادي النيل كله في كل عصور الوحدة على عكس الحال في بلاد كاليونان فإن انفصال مدنها عن بعضها بالجبال المرتفعة جعل في الزمن القديم قوانينها محلية لا يتعدى أثرها المدينة التي

وضع القانون من أجلها كما أنه كان لاكتشاف الكتابة قبل عصر الملك مينا أثر عميق في عمومية القانون إذ أتاح نشره على جميع أنحاء القطر ولم يكن ذلك بدون الكتابة متيسراً، فكانت مصر بذلك أسبق دول العالم أجمع ساد فيها نظام الملكية في حكومة مركزية تهدف إلى تطبيق قانون واحد مدون لإقامة الحق والعدل بين جميع أفراد الشعب الملتف حول عرش نلك مصر.

ولكا كان من أظهر العصور التي وضحت فيها سلطات الملك وطبقت تطبيقاً يقارب التطبيق الحديث هو عصر الوحدة الثالثة الذي بلغ فيه النظام الملكي أوجه وخاصة في عهد "مملكة الرعامسة" حيث يعطينا ذلك العهد صورة لأهم عناصر الملكية من اختصاصات تشريعية وقضائية ومالية وإدارية. فقد رأينا أن نقصر بحثنا على عهد الرعامسة بالذات.

الجزء الأول

السلطة المدنية

الفصل الأول

تاريخ مملكة الرعامسة

يحسن بنا أن نمهد لبحثنا بتقديم نبذة عن مملكة الرعامسة وتحديد عهدها، وبيان الحقيقة عن شخص مؤسسها مع سرد أسماء ملوكها حسب ترتيب توليهم العرش.

تبدأ دولة الرعامسة في نظرنا منذ عهد الملك حور محب وتنتهي في آخر عهد الملك رمسيس الحادي عشر أي تبدأ حوالي سنة ١٣٣٠ قبل الميلاد وتنتهي حوالي سنة ١٠٨٥ قبل الميلاد أي أن مدة حكمها قد استمرت حوالي ٢٤٥ سنة.

وعدد ملوك هذه الدولة ثمانية عشر ملكاً، وإن كان أولهم لا يمت بصلة القرابة إلى عائلتهم إلا أنه هو في نظرنا الذي وضع أساس مملكتهم، كما وضع إسكندر الأكبر أساس دولة البطالمة في مصر في حين أنه لا يمت بصلة القرابة إلى بطليموس الأول.

١- وقد بدأ عهد الملك حور محب حوالي سنة ١٣٣٠ قبل الميلاد واستمر إلى سنة ١٣١٥ قبل الميلاد.

٢- ثم تلاه الملك رمسيس الأول الذي يعتبره أغلب العلماء أنه مؤسس دولة الرعامسة وإن كنا نخالفهم في الرأي كما سبق أن بينا ذلك وقد

استمر ملكه من سنة ١٣١٥ إلى سنة ١٣١٣ قبل الميلاد.

٣- ثم تولى العرش بعده الملك سيتي الأول من سنة ١٣١٣ إلى سنة ١٢٩١.

٤- ثم تولى الملك بعده الملك رمسيس الثاني الذي استمر ملكه من سنة ١٢٩١ إلى سنة ١٢٢٤ قبل الميلاد.

٥- ثم تلاه الملك مري أن بتاح وهو المعروف باسم الملك مفتاح وحكم من سنة ١٢٢٤ إلى سنة ١٢١٥.

٦- ثم تولى بعده الملك أمن مس.

٧- ثم تولى عرش مصر بعده الملك سي بتاح.

٨- فالملك سيتي الثاني من سنة ١٢٠٩ إلى سنة ١٢٠٥.

٩- ثم تلاه الملك ست نخت.

١٠- ثم تولى الملك بعده الملك رمسيس الثالث.

١١- ثم تلاه الملك رمسيس الرابع.

١٢- ثم تولى العرش الملك رمسيس الخامس.

١٣- فالملك رمسيس السادس.

١٤- فالملك رمسيس السابع.

١٥- فالملك رمسيس الثامن.

١٦- فالملك رمسيس التاسع.

١٧- فرمسيس العاشر.

١٨- فرمسيس الحادي عشر.

وكانت عاصمة الملك في عهد دولة الرعامسة هي طيبة الواقعة بالقرب من الأقصر ثم منف الواقعة بالقرب من القاهرة، ثم أخيراً بر- رمسيس وهي الواقعة مكان صان الحجر الحالية.

الفصل الثاني

سلطات الملك

أما وقد حددنا العصر الذي سنقصر عليه بحثنا، فإننا نبدأ بتناول موضوع هذا الحث وهو الملك رأس السلطات.

(ا) مصادر البحث:

إن معرفتنا بسلطات الملك في مصر الفرعونية استقيناها من النصوص القديمة التي وصلتنا وفيها تنويه ببعض هذه السلطات وأهم ما وصلنا عن هذه النصوص:

١- مجموعات القوانين المختلفة المنقوشة على الحجر والمكتوبة بالخط الهيروغليفي.

٢- الأوامر الملكية المكتوبة على أوراق البردي والمكتوبة بالخط الهيراطيقي أو الأوامر المكتوبة على الحجر والمكتوبة بالخط الهيروغليفي.

٣- ثم من القضايا المتعددة التي وصلتنا عن العصور المختلفة في مصر القديمة وبخاصة في عصر الرعامسة وهو موضوع بحثنا.

إن دراسة قانون مصر الفرعونية يكاد يكون معدوماً في جامعاتنا المصرية بالرغم من صلته المتينة بتاريخ القانون وعلى العكس من ذلك فإن

هناك عناية كبيرة تصرف في دراسة القانونين اليوناني والروماني دون دراسة القانون المصري القديم.

لذلك كان لزاماً علي أن أتجه إلى دراسة القانون المصري القديم وكان لجامعة فؤاد الأول تلك الجامعة التي تحمل اسم المغفور له مؤسس دعائم النهضة القومية والعلمية جلالة الملك فؤاد- طيب الله ثراه- فضل كبير في تشجيعي على هذه الدراسة- بأن هيأت لي السفر إلى أوروبا بضعة أشهر كل عام حين كنت مدرساً بمعهد الآثار المصرية بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول فوجدت أن جدران متاحف أوروبا المختلفة تضم من النصوص القانونية ما يفوق ما تضمه جدران متحفنا المصري من نصوص، ومنها نستخلص سلطات الملك في مصر الفرعونية.

إن النصوص التي اعتمدنا عليها في بحثنا لسلطات الملك في عهد الرعامسة كثيرة سوف نشير إليها في مواضعها وأهمها قانون من عهد الملك حور محب مؤسس دولة الرعامسة وقد عثر عليه ماسبيرو سنة ١٨٨٢ بجوار بوابة حور محب في معبد الكرنك بالأقصر منقوشاً على لوحة حجرية طولها خمسة أمتار وعرضها ثلاثة أمتار، وقد وجد معظم هذه اللوحة مهشماً وقد وجدنا نسخاً أخرى لهذا القانون منقوشة على الحجر في جهات أخرى مثل أبيدوس، مما يدل على أن الملك تولى نشرها على الشعب في أمكنة مختلفة خصصت لذلك، إلا أن ما وجد من النسخ الأخرى لهذا القانون كان في حالة أسوأ من نسخة الكرنك.

(ب) سلطات الملك:

كان الملك يجمع في يده جميع السلطات على اختلافها وبعبارة أخرى كان هو المرجع الأعلى في وضع القوانين والتقاليد والأوامر وفي تطبيقها وفي تنفيذها وكانت كلمته في كل هذه النواحي هي كلمة مقدسة لا مجال لمناقشتها لأنه كان ملكاً وإلهاً في نفس الوقت.

فإن أردنا أن نتحدث بشيء من التفصيل عن تلك السلطات التي كانت مجتمعة في يد الملك أمكنا أن نقسمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية متميزة وهي:

أولاً: السلطة الدينية.

ثانياً: والسلطة الحربية.

ثالثاً: والسلطة المدنية.

السلطة الدينية

لما كنا في بحثنا هذا نقتصر على الكلام في السلطة المدنية والسلطة الحربية فإن الخوض فيما يتعلق بالسلطة الدينية التي كان يزاولها الملك باعتباره الهاً أو ابن الآله أو باعتباره في نفس الوقت كبيراً للكهنة ليس مجاله هنا.

السلطة الحربية

أما السلطة الحربية التي كان يزاولها الملك باعتباره "القائد الأعلى للجيش" فسوف نتكلم عنها في القسم الثاني من هذا الكتاب.

السلطة المدنية

أما السلطة الدينية التي هي موضوع القسم الأول من هذا الكتاب، فيمكن أن نقسمها بدورها إلى ثلاثة عناصر وهي المعروفة في العصر الحديث:

(١) السلطة التشريعية.

(٢) السلطة القضائية.

(٣) السلطة التنفيذية.

وسنتكلم عن كل من هذه السلطات في فصل على حدة.

الفصل الثالث

السلطات التشريعية

١- وضع القوانين

كان الحق في وضع القوانين قاصراً على الملك يعاونه في موظفو السراي الملكية الذين هم بمثابة الأمناء في العصر الحديث.

ولم يكن للوزير أي اختصاص في وضع القوانين في عهد الرعامسة على خلاف ما نجد في عهد عصر الوحدة الثانية[٣]، ونظراً لأننا لم تصل إلينا حتى اليوم من القوانين المكتوبة إلا قانون حور محب الذي سبقت الإشارة إليه في مقدمة هذا البحث وغير الديكريتو الذي أصدره الملك سيتي الأول والديكريتو الذي أصدره الملك رمسيس الثالث. وتصديق الملك رمسيس الرابع على الديكريتو الذي أصدره الملك رمسيس الثالث. فإننا لا يسعنا إلا أن نقتصر على تحليل مواد هذه القوانين واستخلاص المبادئ القانونية التي كان يسري العمل بها مع ملاحظة أن وضع هذه القوانين بالصورة التي وجدت عليها يدل على أن قدماء المصريين عرفوا القوانين المكتوبة وفكرة نشرها على الشعب علناً كي تكون سارية عليه كما عرفوا فكرة الجزاء عن مخالفتها لما نجده في النصوص على العموم من عقوبات منصوص عليها

(٣) كما ورد في نصوص الوزير منتوحتب أحد وزراء الملك سنوسرت الأول بأنه "سن القوانين".

لمخالفة ما تتضمنه أحكامه كما نلاحظ أنهم عرفوا الصياغة القانونية على صورة تقترب جداً من الصورة التي نعرفها في العصر الحديث كما أن نصوص القوانين موضوعة بأسلوب مختصر وواضح.

١- قانون حور محب

المادة الأولى:

وهي خاصة بالظروف المبررة لإعفاء المواطنين من جمع الضرائب وأخصها استعمال العنف معهم من موظفي الضرائب إذ تنص على إعفاء المواطن من توريد الضريبة، وكانت تورد عيناً من المحصول السنوي إذ كانت سفينة التي يورد عليها الضريبة قد اغتصبت منه مع فرض عقوبة على المغتصب هي جدع أنفه ونفيه إلى ثارو.

ونستخلص من تلك المادة.

(١) وجود قانون للضرائب ينص على إعفاءات معينة.

(٢) فرض عقوبات معينة لمخالفة القوانين.

(٣) وجود منفى مثل منفى الطيور يبعد إليه المجرمون.

(٤) التفرقة في معاملة المواطن حسن النية والمواطن سيء النية.

المادة الثانية:

تنص على أن لموظف الضرائب الحق إذا وجد شخصاً لا يملك سفينة لينقل عليها الضريبة العينية في أن يستولى لذلك الغرض سفينة مواطن آخر.

ونستخلص من هذه المادة ما كان سائداً في ذلك العصر من روح التضامن للصالح العام كما نستخلص روح التضحية التي كانت مطلوبة من المواطنين للوصول إلى غاية الصالح العام.

المادة الثالثة:

خاصة بإعفاء الشخص الذي سرقت منه الضرائب المستحقة وهي في طريقها إلى القصر الملكي. ويفهم من هذه المادة فضلاً عن إعفاء الشخص الذي يصير عاجزاً عن إداء الضريبة من توريدها بسبب خارج عن إرادته أن السراي الملكية كانت هي في نفس الوقت مقر الحكومة ومركز جباية الضرائب.

المادة الرابعة:

خاصة بسرقة الضريبة المستحقة للحريم والضريبة الخاصة بقرابين الآلهة. إذ حدثت هذه السرقة من أحد الجنود المكلفين بجبايتها أو بتواطئه في ذلك مع أحد الأهالي وعقوبته جذع أنفه والنفي إلى ثارو ونستخلص من هذه المادة أن الضرائب كانت متعددة حسب الأغراض التي كانت تجبى الضريبة من أجلها ويتضح لما من هذه المادة نوعان من هذه الضرائب– هما الضريبة الخاصة بالحريم الملكي والضريبة الخاصة بقرابين الآلهة.

المادة الخامسة:

خاصة بسرقة المجموع من نبات كان معروفاً في ذلك الحين يدعى نبات كت وقد أندثر في العصر الحاضر وكان يستعمل حينذاك في العلاج الطبي ومنها يتبين حماية الملك لصحة شعبه وتوفير وسائل العلاج اللازم له:

المادة السادسة:

خاصة بسوء معاملة العبيد من الذكور والأناث وإن كانت العقوبة المنصوص عليها لذلك قد انمحى نصها بفعل التفتت الذي أصاب الحجر المنقوش عليها إلا أن صدر المادة يدلنا على مقدار ما كان يهتم به الملك من صيانة كل طبقات شعبه حتى العبيد منهم.

المادة السابعة:

خاصة بضريبة الجلود التي ينبغي جبايتها في كل عام وتنص على عقوبة جنود الجيش أو موظفي الضرائب الذين يستولون عليها في غير مواعيد جبايتها بالجلد وبرد الجلود. ونستخلص من تلك المادة أن الموظفين العموميين وجنود الجيش لم يكن لهم أي امتياز على سائر الشعب بل أن المواطنين جميعاً متساوون أمام القانون مما يفهم منه انتفاء الاستبداد في البلاد. كما نستخلص المبدأ القانوني المعمول به حتى اليوم من رد المسروقات إلى جانب تنفيذ العقوبة كما يلاحظ على هذه المادة إنه ورد في نصها أن ما يحدث من السرقات (منذ تاريخ اليوم فلا بد من تطبيق القانون عليه) وهذه عبارة تدل على أنهم عرفوا ركناً هاماً من أركان القانون العام وهو مبدأ سريان القانون من حيث الزمان وعدم رجعيته أي عدم سريانه على الماضي كما استخلصنا مما سبق أنهم عرفوا مبدأ سريان القانون من حيث المكان حيث كان يسري على جميع المواطنين المقيمين في كل أنحاء القطر.

المادة الثامنة:

خاصة بالمفتشين خاربي الذمة الذين كانوا يتواطؤون مع عمد البلاد على إعطائهم الخمر وغيرها نظير التهاون في التفتيش على ما جمعه هؤلاء العمد من الضرائب الخاصة بالرحلات الملكية التي كان يصرف عليها من نتاج الأقاليم ومن هذه المادة نستخلص الجريمة المعروفة حتى الآن وهي جريمة الرشوة وجريمة التواطؤ مع الموظفين. كما نستخلص منها أن الملك كان يقوم برحلات إلى البلاد يتفقد فيها شئون رعيتها ويشرف بنفسه على تنفيذ الإصلاحات التي يقرها.

المادة التاسعة:

خاصة باستيلاء الموظفين بغير وجه حق على بعض النباتات والخضروات وتنص هذه المادة في نهايتها على أن من يرتكب هذه الجريمة سيطبق عليهم القانون لأنهم قد تعدوا حدود التعليمات وهي مادة نشير إلى حرص الملك على العدالة التي يجب أن يستعملها الموظفون في تطبيق القوانين وفي عدم التجاوز فيما يصدر إليهم من التعليمات.

المادة العاشرة:

خاصة باستيلاء موظفي الضرائب على الحبوب والخضروات وباكورة المحاصيل بغير وجه حق وهي تفرض عقاباً على هذه الجريمة وتنص على أن أولئك الذين يكونون أمناء فإنهم سيكافئون وهي مادة تشير إلى مبدأ حديث كذلك من مبادئ القانون وهو أوجه الإباحة والمنع من العقاب إذ تميز بين ارتكاب فعل بحق وبغير حق كما تنص فضلاً عن العقوبة على

المجرم بمكافأة المحسن وهو نص وإن لم يكن مألوفاً في القوانين الحديثة فإنه يدل على حسن السياسة الذي كان سائداً في عهد الفراعنة.

المادة الحادية عشر:

ونصها حرفياً "لقد أصلحت هذه البلاد كلها وقد جبتها بعناية حتى الجنوب وفحصتها قاطبة فعرفت على وجه التأكيد ما في داخلها وقد بحثت عن أفراد فيها ذوي حزم وأخلاق فاضلة يعرفون كيف يحكمون على الآراء ويلمون برغبات القصر ويفهمون قواعد الإدارة، وقد عينتهم ليحكموا في أمور القطرين وليرضوا سكانهما وقد نصبتهم في المدن الكبيرة في الجنوب، وفي الشمال وكل واحد منهم يتسلم مرتبه بدون أي تأخير وقد وضعت لهم نصائح وتعليمات في قائمة أعمالهم وعلمتهم طريق الحياة لأني أرشدتهم إلى كل ما هو عدل".

ونستخلص من هذه المادة أن الملك كان يخاطب شعبه مباشرة في نص القوانين، فيقول فعلنا وفعلنا وهي صيغة معروفة حتى اليوم إذ يبدأ القانون بالنطق الملكي الكريم القائل "أمرنا بما هو آت" أن الملك كان يهتم كما سبق أن بينا بأن يجوب أنحاء المملكة كلها لتعرف رغبات شعبه والتأكد من انتشار العدل في أنحائها وإن الملك كان ينتقي حكام الشعب وقضاته بنفسه بعد اختبارهم الاختبار الكافي من حيث ما اتصفوا به من أخلاق فاضلة ومن عزيمة حازمة ومن تفكير سديد ومن إخلاص للعرش ومن إلمام لشئون الإدارة وإن الملك كان يهتم بصرف مرتبات موظفيه في مواعيدها مما يدل على الانتظام على الإدارة المالية في عهده وإن الملك كان يضع

قائمة بأعمال موظفيه يضمها توجيهاته وتعليماته ومن الطريف أن بعض هذه التوجيهات قد وصلت إلينا مكتوبة من عصر سابق على عصر الملك حور محب وهو عصر الملك تحتمس الثالث مما يدل على أن هذا كان تقليداً سائداً من قبل.

وإن الملك كان يقدس العدل حتى أنه قد جعله طريق الحياة، وهي عبارة ما زالت تكتب على رأس محاكمنا حتى اليوم "وإذا حكمتم بين الناس فاحكموا بالعدل".

المادة الثانية عشر:

وقد وجهها الملك إلى قضائه ناصحاً إياهم بأن يحكموا بين الناس بالعدل وحذرهم من الاختلاط مع عامة الشعب كما حذرهم من قبول الرشوة قائلاً لهم "لا تأخذوا أي هدية من أحد وإلا فكيف يمكنكم أن تحكموا بالعدل إذا كنتم أنتم أنفسكم جناة على القانون".

وقد جاء في ختام هذه المادة أن أي حاكم أو أي كاهن يشاع عنه أنه جلس ليحكم بين الناس في المجلس الذي أسس للحكم ومع هذا تعدى فيه حدود القانون فإنه يتهم من أجل ذلك بجريمة كبرى.

وهذه المادة تعتبر هي دستور القضاء في عهد الفراعنة إذ رسم بها الملك سياسة السلطة القضائية وما يجب عليها أن تتسم به من عدالة ونزاهة حتى أنه فرض عقوبة شديدة على من يثبت ضده أنه لم يكن عادلاً أو لم يكن نزيهاً وهذه هي المبدئ المعمول بها حتى اليوم في قانون ترتيب المحاكم واستقلال القضاء.

المادة الثالثة عشر:

وتنص على أن الملك قد ألف هذه المحكمة لإعادة توطيد العد في مصر وأناط الكهنة بتأليف نوع من المحاكم ليفصلوا في قضايا المواطنين في كل مدينة وقد أجهد نفسه من أجل مصر لتكون حياة أبنائها سعيدة كما أسس محاكم مدنية في البلاد كلها لتفصل في القضايا المدنية بين أفراد الشعب.

المبادئ المستخلصة من قانون حور محب

من مواد قانون حور محب نرى:

١- إن الملك هو صاحب السلطة التشريعية.

٢- له حق اصدار القوانين.

٣- تتضح من صياغة قانون حور محب ملاحظة عجيبة وهي أنها تكاد أن تتفق اتفاقاً تاماً مع الصياغة الحديثة للقوانين إذ تشمل الإصدار والتنفيذ وتلتزم الأسلوب المختصر الجامع المانع.

٤- كما يتضح لنا من وجود القانون مكتوباً أن مصر القديمة كانت تسير على نظام القانون المكتوب الذي لجأت إليه أحدث التشريعات بما يسمونه بتقنين القوانين.

٥- كانت مواد القانون تنطوي في بعض نصوصها على نظام المرافعات وشروط تعيين القضاة أو النظام القضائي.

٦- كما كان يلتزم نشر القوانين على الشعب بأوسع نطاق كما هو الحال

في العصور الحديثة- ويتضح ذلك من وجود أكثر من نسخة من قانون حور محب في أمكنة مختلفة.

٧- كانت تنطوي كل مادة على عقوبة مخالفها أي على الجزاء المترتب على هذه المخالفة.

وأخيراً نرى على الإجمال أن المشرع المصري القديم وهو في نفس الوقت لك البلاد قد وضع نصب عينيه فيما شرعه حماية الصالح العام. ويؤيد هذا عبارة للملك حور محب إذ يقول "إن هذه القوانين سنها جلالته، بعد أن سهر الليالي وقضى الأيام يبحث جميع حالات الظلم في هذا البلد ليقضي على بعض مظاهر الفوضى التي انتشرت في عصور اسلافه".

٢- وضع الأوامر:

وكما وصلنا قوانين صادرة من الملك صاحب السلطة التشريعية إلى كل الأفراد الخاضعين لهذه السلطة في كل أنحاء البلاد فقد وصلتنا كذلك عدة أوامر مما كنا نسميه إلى عهد قريب بالديكرتات وهي عبارة عن أوامر صادرة من الملك إلى ولاة أو سلطات محلية خاضعة لهم وتتضمن نصوصاً قانونية تسري على الجهة الصادر إليها الأمر ومن يخضعون لأمرها وتتضمن أحياناً أخطاراً بالعلم إلى الوزير وسائر كبار الموظفين لينفذون تلك الأوامر كلا منهم في اختصاصه وأظهر مثل لدينا لذلك هو الديكريتو الصادر من الملك سيتي الأول الذي وجد في بلدة ناوري من بلاد النوبة وبمقتضاه يمنح الملك سيتي الأول أراضي واسعة جاعلاً ملكيتها باسم الآله أوزريس وقفاً على معبده بأبي دوس .

كما يمنح معبد هذا الإله امتيازاً بقيام عدد من الأشخاص لخدمته معفيين من سائر الواجبات العامة الأخرى كالتجنيد وخلافه كما هو سار حتى اليوم بالنسبة لرجال الدين كما أعفى الأراضي الموقوفة على هذا المعبد من الضرائب. ونستنتج من هذا الديكريتو فضلاً عن المبدأ الذي ذكرناه في طريقة إصداره أن مصر القديمة قد عرفت نظام المركزية منذ أقدم العصور بما ينطوي عليه هذا النظام من قيام الحاكم الأعلى وهو الملك بإصدار الأوامر إلى كل الخاضعين لسلطته كما نستنتج أن الملك كان فضلاً عن إنه صاحب السلطة التشريعية هو صاحب السلطة الإدارية والتنفيذية ،كما نستنتج من نصوص ذلك الديكريتو أن أراضي الدولة كلها كانت معتبرة ملكاً للملك. فللملك أن يمنح من الأراضي ما يشاء لمن يشاء طبقاً لما يراه مناسباً للصالح العام، وكان الملك تبعاً لذلك له حرية التصرف في مالية الدولة فكان مسيطراً بواسطة موظفيه على النظام المالي فكان يفرض من الضرائب أو يعفى منها حسب إرادته.

كذلك وصل إلينا ديكريتو من عصر الملك رمسيس الثالث بنفس المعنى تقريباً بإعفاء معبد خنوم بجزيرة الفنتين من الضرائب ومنحها بعض الامتيازات إلا أننا نلاحظ في هذا الديكريتو أنه جاءت فيه الصيغة الآتية "أنه في هذا اليوم صدر هذا الديكريتو بالقصر الملكي لكي يعلم به الوزير وكبار الموظفين في الدولة والقضاة وقواد الجيش وكل هيئة ملكية وأفراد الشعب بالامتيازات الممنوحة لرجال معبد خنوم بالفنتين ....." وهي صيغة تؤيد ما سبق أن قلناه من توجيه إخطار بالعلم ببعض الديكريتات فضلاً عن الجهة الموجه إليها إلى الوزير وسائر أصحاب الاختصاص لينفذوه في اختصاصاتهم.

ولعل من أطرف أوجه الشبه التي نلاحظها بين التشريع في عهد المصريين القدماء والتشريع في العصر الحديث ما نتبينه من بين سطور بردية هارديس إذ نعهد في القوانين الحديثة أنها تبدأ بالإشارة إلى القوانين التي سبق صدورها خاصة بموضوع القانون الذي تتولى السلطة التشريعية إصداره إذ يقال بالإشارة إلى الفانون رقم كذا قد أمرنا بما هو آت ففي هذه البردية يشير الملك رمسيس الرابع إلى الهبات التي سبق أن منحها الملك رمسيس الثالث للمعابد المختلفة ثم يؤيد هذه الهبات ويعممها على سائر معابد القطر بحيث لا تقتصر على معبد واحد- كما كان الأمر في الديكريتات السابقة عليه.

ومن ذلك نرى أن الملك كان على رأس السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارية والمالية بكل ما تنطوي عليه هذه الاختصاصات من إجراءات وما تؤدي إليه مخالفاتها من جزاءات وإن الذي كان يعاونه في ذلك هو الوزير ومن تحت يده من موظفين، يؤيد ذلك ما سوف نشرحه فيما يلي:

على أن ما يجدر أن نلاحظه منذ الآن ذلك التشابه الغريب بين سلطة الملك في عهد الفراعنة وسلطته في الدول الملكية الدستورية الحديثة حيث يعتبر الملك رئيساً للسلطات الثلاث دون أن يمنع ذلك من اعتبارها سلطات منفصلة.

الفصل الرابع

السلطة القضائية

من نصوص القوانين السالف ذكرها وغيرها من القوانين المشابهة لها والتي وصلت إلى أيدينا من عصور مختلفة يتضح لنا أن الملك كان هو الرئيس الأعلى للسلطة القضائية، فكان الذي ينشئ المحاكم ويعين القضاة وينظم أداة القضاء.

فقد كان الملك يشكل المحاكم بمختلف أنواعها ودرجاتها في أنحاء القطر وكانت على نوعين مدنية وجنائية فكان اختصاص المحاكم المدنية الفصل في المنازعات المالية سواءاً انصبت على عقار أو منقول وسواء تعلقت بعقود كالبيع والشراء والهبة والوصية أو كانت خاصة بالأحوال الشخصية كالزواج والميراث والنسب وكل ما يمت إلى المسائل العائلية.

وكانت المحاكم المدنية على ثلاث درجات.

(أولاً) المحاكم القروية أو ما يسمونه اليوم بالمحاكم الجزئية، وكان يطلق عليها عادة في اللغة المصرية اسم جاجات أي مجالس قضائية وكان قضاتها ينتخبون من الفئة الخاصة من الموظفين المعروفين باسم سرواي الكبار ولعلهم كمن يسمونهم اليوم بالأعيان وكانت تعقد جلسات هذه المحاكم تحت إشراف حاكم القرية.

(ثانياً) محاكم عواصم الأقاليم أو ما يسمونه بالمحاكم الكلية– اليوم– وكان يطلق عليها بالمصرية القديمة حات ور أي البيت الكبير وكان يدخل في اختصاصها قضايا تشبه تلك التي تنظر أمام المحاكم القروية وينتخب قضاتها من طبقة كبار الموظفين السابق الإشارة إليهم وكانت تعقد جلساتها برياسة حاكم الإقليم أو المدير.

(ثالثاً) محاكم الاستئناف وكانت تسمى بالمصرية القديمة سوبي حات ور نظراً لأن كلمة سوبي معناها ستة فإني أعتقد أن معنى هذه العبارة محاكم الستة قضاة[٤] مما يدل على أن هذه المحاكم الاستئنافية كان يتولى جلساتها ستة من القضاة على خلاف النوعين السالفين.

ويختار القضاة الستة لهذه المحاكم من أعضاء مجلس العشرة وكان هنالك محكمتان للاستئناف إحداهما في الشمال والأخرى في الجنوب وكان يرأس كل منهما الوزير بصفته وزير للعدل وكبير القضاة. ولدينا نقش في مقبرة الوزير رخمي رع يبين المحكمة في حالة انعقادها (لوحة رقم ٢) ولما كانت محاضر الجلسات من الوثائق الحاسمة في القضايا لذلك كان يعمل مع كبير القضاة عدد كبير من الكتبة ولهؤلاء مكاتب خاصة (لوحة رقم ٣).

وقد كانت هذه المحاكم الاستئنافية في عصر الوحدة الثالثة وخاصة في عهد الرعامسة تسمى أحياناً باسم "قنبت عا" ومعناها المحكمة العليا.

أما المحاكم الجنائية فقد كانت كذلك على ثلاثة أنواع كالمحاكم المدنية

---

(٤) يترجم بعض العلماء هذه العبارة "البيوت الست الكبيرة" كما فعل ذلك العالمان أرمان ورنكا في كتابهما عن مصر ، ص ١٣٨

فهنالك المحاكم القروية والمحاكم الكلية والمحاكم الاستئنافية وإنما كانت تختلف في عدد القضاة في كل منها نظراً لخطورة الحكم فيها ومن القضايا المشهورة التي وصلت إلينا تفصيلاتها قضايا سرقات المقابر التي كانت شائعة في ذلك العصر نظراً لاحتواء قبور قدماء المصريين على نفائس المتوفين تبعاً لمعتقداتهم في البعث بعد الموت. ومن أهم الأمثلة لذلك: قضية اتهم فيها أفراد بسرقة مقابر ملوك، وموظفين دفنوا منذ خمسمائة سنة من تاريخ السرقة بمقابر طيبة، وتنطوي هذه القضية على مبدأ هام عرف في العصر الحديث، وهو مبدأ النيابة العمومية إذا اعتبرت الدولة فيها هي المجني عليها باعتبار تبك الجريمة مخلة بأمن المجتمع وكيانه، وذلك كما أشرنا في كتابنا لمحات من الدراسات المصرية القديمة، الذي تفضل حضرة صاحب الجلالة مولانا "الملك فاروق المعظم" بأن شرفه بحسن القبول.

وكانت المحاكم الجنائية فضلاً عن اختلافها عن المحاكم المدنية في عدد قضاتها، فإنها كانت تختلف عنها في مظهر جوهري آخر من مظاهر تشكيلها، وهو أن كل محكمة جنائية كانت تضم إلى أعضائها مندوباً عن الملك، وكان يتولى تبليغ الحكم إلى الملك الذي تصدر باسمه الأحكام، وذلك خلافاً للقضايا المدنية التي كان المرجع الأخير فيها الوزير.

ومن أطرف قضايا سرقة المقابر:

قضية حدثت في عهد الملك "رمسيس التاسع"، وكان النظام المتبع أن الوزير باعتباره محافظاً للعاصمة الدينية طيبة، يعاونه موظفان كبيران، أحدهما لنصف المدينة الشرقي، والثاني لنصفها الغربي، فحدثت سرقة في

المقابر الواقعة في القسم الغربي من المدينة، فما كان من حاكم القسم الشرقي إلا أن سارع بتبليغ هذه السرقة إلى الوزير نكاية في حاكم النصف الغربي.

فقدم هذا البلاغ إلى المحكمة التي كانت مشكلة من محافظ المدينة والوزير وكاتب فرعون، أو كما هو لقبه المدبر الملكي، فأرسلت المحكمة لجنة تحقيق في اليوم الثاني مباشرة لتحري الأمر على الطبيعة كما جاء في قرار المحكمة، وبالمعاينة وجد أن أغلب المقابر الملكية سليمة إلا مقبرة واحدة، اتضح أن اللصوص اقتحموها وسرقوا ما فيها من نفائس الملك والملكة.

وقد أرسلت اللجنة تقريرها إلى المحكمة، مشفوعة بأسماء الأشخاص المتهمين بالسرقة، وعددهم ثمانية، فتولت المحكمة التحقيق معهم، وكان من نتيجة اعتراف أحدهم، ورفع هذا الاعتراف مع أوراق التحقيق إلى الملك ليصدر حكمه على المتهمين.

وأما هؤلاء المتهمون: فقد سجنوا احتياطياً في سجن معبد "أمون رع".

ومن تلك القضية يتضح لنا مبادئ وإجراءات كثيرة، كانت متبعة في ذلك العهد.

فمنها: الضمانات الكافية التي كانت الدولة تكفلها لتحقيق الجرائم، إذ يحصل التبليغ بواسطة الموظف المختص، ويعرض على المحكمة، فتنتدب المحكمة من يقوم بالتحقيق والمعاينة، وترفع نتيجة ذلك إلى المحكمة مرة أخرى حيث تبدي رأيها، وتفوض الحكم، وتقرير العقوبة إلى الملك، كما يتضح ما كان يجري بين كبار الموظفين من دسائس كيدية، وإن كانت هذه الدسائس لا تؤثر في حكمة الملك وثقته بالمخلصين من رجاله. إلا أن من

أهم القضايا في التاريخ المصري القديم قضية سبق أن أشرت إليها في كتابي لمحات من الدراسات المصرية القديمة.

ويمكننا أن نستخلص على ضوئها مبادئ قانونية كثيرة فضلاً عما برهنت عليه من سمو أخلاق الملوك وتغليبهم نصرة العدالة على أي اعتبار آخر، حتى ولو كان هذا الاعتبار يمسهم شخصياً.

وتلك هي القضية التي اتهم فيها بعض الأشخاص بمحاولة الاعتداء على حياة الملك "رمسيس الثالث"، إلا أن محاولتهم قد فشلت، ونجاه الله نظراً لعدول أحد المتآمرين عن تنفيذ الجريمة، فأمر بتشكيل محكمة من أربعة عشر قاضياً، في حين أنه كان المتبع أن لا يتجاوز عدد القضاة في المحاكم الجنائية ستة أو ثمانية، وأصدر أمره إلى هؤلاء القضاة بعدم التأثر بأي عامل كان إصدار حكمهم، فضلاً عن أنه أمر بأن تكون للمتهمين أثناء المحاكمة بعض أسماء مستعارة حتى لا يتأثر القضاة بمراكز هؤلاء المتهمين أو بدرجة قرابتهم للملك، فكان من ضمن الأسماء المستعارة التي أعطيت للمتهمين مثلاً اسم ترجمته "الحرفية" المكروه من إله الشمس، أو "شرير طيبة".

وفعلاً: أصدرت المحكمة على المتآمرين أحكاماً مختلفة، فبرأت المتهم الذي بلغ عن الجريمة، وأصدرت الحكم بالإعدام على الجناة الأصليين.

ومن هذه القضية نستخلص مبادئ هامة :

فأولاً– نلمس فيها التفريق الواضح الذي تأخذ به أحدث القوانين في عصرنا هذا بين الجريمة العادية والجريمة السياسية، وقد روعي هذا في تشكيل المحكمة وفي إجراءات المحاكمة.

ثانياً– إن الملك كي لا يدع مجالاً للتأثر الشخصي بالجريمة الذي قد يؤدي إلى اعتباره خصماً وحكماً فيها أنه تنحى عن حقه الذي كان مقرراً له في أن يكون المرجع الأخير في تقرير العقوبة، وجعل هذا الحق لهيئة المحكمة ضماناً للعدالة في أسمى صورها.

ثالثاً– أن الملك ضماناً للعدالة كذلك أوصى القضاة بعدم التأثر بشخصية المجنى عليه، بل تجاوز ذلك إلى تغيير أسماء المتهمين حتى لا يكونوا لصفتهم أثر في الحكم عليهم.

رابعاً– أنه عرفوا النظام المعروف اليوم باسم شاهد الملك وهو الذي يبلغ عن الجريمة فأعفوه من العقوبة مع مراعاة الفارق الفني الضئيل بين الإعفاء والتبرئة في هذه الحالة، وهذا يشبه إلى حد كبير الحق الذي لجلالة الملك في العصر الحديث في إعفاء المجرم من العقوبة.

خامساً– إن عقوبة الإعدام التي طبقت هي نفس العقوبة التي كانت تطبق لو أننا طبقنا أي قانون جنائي حديث.

هذا فيما يتعلق بسلطة الملك في تشكيل المحاكم.

أما سلطته في تعيين القضاة فقد كان الملك هو الذي يعين الوزير باعتباره كبير القضاة، وقد وصلت إلينا نصوص مختلفة تشير إلى الشروط التي يجب توافرها في الأشخاص المرشحين للقضاء، وقد وردت إشارة لذلك في قانون حور محب كما ذكرنا.

ومن ذلك نخرج بفكرة عما بلغته السلطة القضائية، التي على رأسها

الملك في عهد الفراعنة من دقة ونظام وكفالة متناهية لأصول العدالة كما عرفتها أحدث القوانين.

وأخيراً: فقد كانت الأحكام تصدر بصيغة تكاد تنطبق انطباقاً تاماً على الصيغة المستعملة في الوقت الحالي، إذ تتوج الأحكام باسم الملك، ثم يتلو ذلك تاريخ صدور الحكم ومن أصدره من القضاة وحيثيات الحكم ثم يتلو منطوق الحكم كما يتضح ذلك من إحدى قضايا سرقات المقابر وغيرها.

الفصل الخامس

السلطة التنفيذية

وكان الملك فضلاً عن أنه على رأس السلطة التشريعية والسلطة القضائية يرأس كذلك السلطة التنفيذية، وكان الملك يزاول هذه السلطة بواسطة موظفين على رأسهم الوزير الذي كان بدوره يعاونه أشخاص يمكن اعتبارهم بمثابة وزراء كرئيس المالية ورئيس الشرطة وهكذا.. فكان الوزير بذلك بمثابة رئيس الوزراء في العصر الحاضر.

وكان للملك وصفته هذه حق إصدار اللوائح والأوامر وتعيين كبار الموظفين وعلى رأسهم الوزير، وكان له بطبيعة الحال الحق في محاكمتهم وتأديبهم وعزلهم. ولعل أهم السلطات التنفيذية التي كان يزاولها الملك هي السلطة المالية وحق فرض الضرائب وقد رأينا مما سبق أن الملك كان يفرض ضرائب على أوجه مختلفة من دخول الأفراد كضرائب الأطيان وضرائب الأغنام وضرائب الغلال ورسوم الانتقال.

وكانت مالية الدولة تتكون من جانب الإيرادات فيها على الغالب على ما تدره هذه الضرائب فضلاً عما تدره المستعمرات والحروب والغزوات من أموال وجزية.

وكانت هذه الضرائب تفرض عيناً بطبيعة الحال حتى العهد الذي عرفت فيه النقود فيما بعد.

وكانت الأراضي في مبدأ الأمر معتبرة مملوكة للملك وكان إيرادها بطبيعة الحال يعتبر مملوكاً له كذلك. إلا أن كثرة تبرع الملوك لرعاياهم بالأراضي وخاصة منذ عهد الملك أحمس أدى إلى دخول بعض هذه الأراضي في ملك الأفراد فكانوا يؤدون عنها في هذه الحالة ضرائب بالمعنى المعروف في العصر الحديث وقد وصلت إلينا في هذا الشأن تفاصيل قضية تتعلق بالضرائب، لعل من المفيد إيراد وقائعها، وقد حدثت في عصر الرعامسة وهذه القضية معروفة بقضية مس (ونصوصها موجودة بالمتحف المصري) والذي حدث أن جدة مس هذا أجرت قسمة لإملاكها بينها وبين إخواتها عند وفاة مورثهم إلا أن شخصاً يدعى خاي انتهز الفرصة لينازعها في ملكيتها لنصيبها فقدمت شكواها إلى الوزير معتمدة على قوائم الضرائب الرسمية التي ورد فيها اسمها إلا أن خاي أبرز قوائم مزورة فحكمت المحكمة لصالحه، فلما بلغ مس سن الرشد قد استئنافاً عن هذا الحكم الصادر ضد جدته قائلاً أن المستأنف عليه يضع يده على العقار بدون وجه حق أو أي سند قانوني وأثبت التزوير الذي ارتكبه خصمه في القوائم مستنداً في ذلك إلى طلب التحقيق والمعاينة وإلى شهادة الشهود وفعلاً انتقلت المحكمة إلى ديوان حفظ قوائم الضرائب وتأكدت بنفسها من صحة ما ورد بها كما تأكدت من ذلك بشهادة من استند إليهم المستأنف من أعيان المدينة رجالاً ونساء والذين أقسموا بأن المستأنف المدعو مس هو الوارث الوحيد.

ففضلاً عما نجد في هذه القضية من أحدث وسائل المرافعات كإحالة الدعوى إلى التحقيق والمعاينة وشهادة الشهود والدفع بالتزوير والالتجاء إلى الاستئناف وحلف اليمين فإننا نستنتج منها مقدار ما كانت الهيئة التنفيذية تتبعه من الدقة في تقييد أسماء المربوط عليهم الضريبة في كشوف رسمية محفوظة في ديوان حفظ قوائم الضرائب.

ويتضح لنا من قانون حور محب الذي سبقت الإشارة إليه حق الملك في إعفاء بعض الهيئات والأفراد من هذه الضرائب وإشرافه الفعلي على كفالة العدالة التي يجب أن تتوقع في جبايتها وحماية الجمهور مما قد يرتكبه موظفي الضرائب من وسائل العنف أو التواطؤ والرشوة.

أما حق تقرير أبواب المصروفات، فقد كان المرجع الأعلى فيه كذلك للملك تعاونه في ذلك إدارة الخزينة التي كان يرأسها أحد كبار الموظفين وكان لقبه الرسمي هو ما ترجمته "وزير المالية" وفضلاً عن إشراف الملك على وزير المالية فقد كان هذا الوزير تحت رقابة ورئاسة الوزير الأول للدولة الذي كان يعتبر عندئذ كدولة رئيس الوزراء حالياً وكانت العادة التقليدية أن يبدأ الوزير عمله اليومي بأن يقابل الملك في كل صباح ويعرض عليه المسائل الحكومية لكي يبدي فيها رأيه وتوجيهاته– فمن هذا نرى أن الملك هو الرأس المفكرة العليا التي توجه سياسة البلاد.

وكان الملك هو الذي يعين الوزير وكبار الموظفين الخاضعين لهذا الوزير حسب اختصاصاتهم المختلفة في مصروفي المستعمرات الأسيوية وهو

صاحب الحق في ترقية كبار الموظفين(٥). وقد كان للملك حق آخر على غاية من الأهمية وهو تعيين الحاكم العالم للسودان الذي كان في درجة الوزير وله في منطقة نفوذه كل اختصاصات الوزير القائم بها في شمال الوادي.

بيناً فيما سبق بالإجمال سلطات الملك التشريعية والقضائية والتنفيذية، ولما كان الملك إذن رأس هذه السلطات في عصر الوحدة الثالثة لا سيما في عهد الرعامسة فقد كان القصر الملكي مركز النشاط الحكومي في القطر كله.

(٥) بحثنا هذه المسألة بالتفصيل في كتابنا باللغة الألمانية عن "الملك وسلطاته وعلاقته بوزرائه"

الجزء الثاني

السلطة الحربية

الفصل السادس

فكرة عامة عن الجيش في مصر الفرعونية

(ا) تأثير البيئة المصرية في نشأة الجيش.

(ب) المعارك الحربية وفنون القتال.

(ج) الملك القائد الأعلى للجيش.

من الترتيب المنطقي لهذا البحث أن نبدأ بدراسة طبيعة الأرض المصرية وحدودها الجغرافية كأحد العوامل المهمة في نشأة الفن الحربي في مصر، فقد أنعمت الطبيعة على مصر بمزايا كثيرة جعلت منها أسرع الأمم في الوحدة والقوة المؤديان حتماً لازدهار الجيش وازدياد عوامل الحضارة.

ومن أهم هذه العوامل أن مصر تستمد حياتها من نهر النيل الذي يشق واديها من أوله إلى آخره ويربط بيم أجزاء هذا الوادي برباط وثيق جعل الطريق ممهداً للوحدة الطبيعية التي سريعاً ما أدت إلى الوحدة السياسية، كما ساعد على قيام مملكة واحدة يحكمها ملك واحد ويشرف على السيطرة عليها دون منافس يحد من سلطته مما جعل من المملكة المصرية أقوى ممالك الأرض قبل أن تعرف الدنيا كلها نظام حكم الملوك.

ومما ساعد على صيانة هذه المملكة الواحدة المتحدة أنها يحدها من جميع جهاتها سور عظيم طبيعي لا يمكن لدولة من الدول أن تقيم مثله وسائل الصناعة والفن، وهو تلك الصحراء الشاسعة التي تمتد رمالها في شرق مصر آلاف الأميال والتي تنتهي بعد ذلك ببحر منيع لم يكن في استطاعة أحد في ذلك الحين أن يجتازه أو يهاجم البلاد منه إلا في ظروف خاصة.

وتمتد كذلك في غربها آلاف الأميال والتي تنتهي بعد ذلك ببحر منيع لم يكن في استطاعة أحد في ذلك الحين أن يجتازه أو يهاجم البلاد منه إلا في ظروف خاصة.

وتمتد كذلك في غربها آلافاً أخرى من الأميال الرملية فضلاً عن ذلك البحر الشاسع الذي يحدها من الشمال فيصونها من غارات القبائل التي لم تكن قد بلغت بعد من القوة والمدنية ما يمهد لها السبيل لركوب هذا البحر العسير ومحاولة غزو مصر.

فمصر منذ فجر التاريخ قلعة منيعة لم يكن لأحد من الغزاة أن يفكر في الاستيلاء عليها، فإن جرؤ أحدهم وأطلق عليها جيوشه كان أمامه لكي يصل إليها تلك البحار الشاسعة من المياه أو الرمال التي كان فيها حتف هؤلاء الجنود.

فلم يعد حول هذا الوادي الحصين بطبيعته سوى ثغرات في جنوبه وشماله ففي الجنوب كانت هذه الثغرات تفتح الباب أمام بعض القبائل التي كانت تناوشها مقبلة من جبال النوبة أو مما يتلوها من أقاليم، إلا أن هذه

القبائل كثيراً ما كانت خاضعة لحكام يحبون مصر ويدافعون عن حدودها ويضربون على يد المغيرين عليها إذ كانت السودان في أغلب الأوقات شقيقة وفية لمصر بل كانت أحياناً معتبرة جزءاً لا يتجزأ منها إذ كان الفراعنة يضمون إلى جيوشهم فرقاً بأسرها من جنود السودان ويستعينون بها على توطيد ملكهم والمحافظة على حدود بلادهم.

أما في الشمال الشرقي من مصر حيث تقع صحراء سينا فقد كانت مصر كذلك معرضة على الدوام من ناحيته لغزوات الحكام الأسيويين ولذلك فقد وضع الفراعنة نصب أعينهم منذ بدء الملكية في مصر أن يحصنوا هذا المنفذ تحصيناً قوياً وأن يقيموا الحصون والفرق العسكرية المستعدة دائماً لصد الغزو وتعقب الغازين إلى عقر دارهم بل إلى الاستيلاء على بعض مناطق نفوذهم وإقامة الأساطيل كي تزود عن شواطئها. ولعل أشهر مثل لهذا هو ما فعله الملك أحمس الأول إذ قام على رأس جيش مصري فطارد الهيكسوس من مصر في حرب لعلها هي أكبر حرب قامت بها مصر في تاريخها القديم في طلب الحرية والاستقلال والقضاء على الاحتلال الأجنبي كما ذكرت ذلك في ملخص رسالتي للدكتوراه، وفي كتابي لمحات من الدراسات المصرية القديمة الذي شرفه حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك فاروق المعظم بحسن القبول.

ومنذ ذلك الحين بدأت قوات ملوك هذا العصر مؤيدة بوجود جيش ثابت عظيم موحد من جميع أقاليم القطر ومنظم ومزود لأول مرة في تاريخ مصر القديم بالمركبات الحربية التي بدأت تظهر في كثير من المعارك والحروب.

ب- المعارك الحربية وفنون القتال:

بدأت الحروب منذ عهد الملك أحمس الأول أن تكون حروباً منظمة وقائمة على معدات حربية وأفكار فنية مدروسة وخطط موضوعة كانت تجيء نتيجة دراسة وافية بين الملك وأركان حربه متناولين فيها البحث عن اختيار الميادين اللائقة وكيفية تنظيم الجيش وإجراء حركات الالتفاف وغير ذلك– مما يسمونه اليوم بالتكتيك الحربي.

ولقد بلغ قدماء المصريين في فنون القتال هذه شأناً عظيماً يكاد يضارع ما بلغه كبار القواد في العصر الحديث، فكانت المعارك تدور على نظام بديع التكوين والترتيب حيث نجد هذا مجسماً فيما وصل إلينا من صورهم إذ يبدو في وقوف الجنود في صفوف مستقيمة منظمة وفي ترتيب ما بينهم من طول وقصر وفي وحدة وقفتهم ولباسهم وأسلحتهم وفيما يبدو على وجوههم من شعور عميق بتقديس النظام والطاعة للرؤساء وبالعزيمة الصادقة على خوض غمار الحروب.

وقد كان الملك يتولى مع قواده تنظيم الطريقة التي يهاجمون بها العدو فكانوا كما في الحرب الحديثة يقسمون الجيش إلى فرق وأقسام فيتقدم قلب الجيش محمياً بجناحيه إلى القتال قسماً قسماً بحيث يتجدد باستمرار نشاط الجنود المحاربين أو يعمدون إلى الهجوم من جهات مختلفة ينتفعون بحركات الالتفاف ويعامل المفاجئة والمباغتة في تطويق العدو تطويقاً تاماً يتركه بين احتمالين لا ثالث لهما وهما التسليم أو الفناء.

وكانت أساليب القتال بالطبع لا تقصر على هذا النظام وإنما تتشكل

وتتلون حسب إرادة كل ملك وبراعته والظروف المحيطة به ونوع المعارك التي يخوضها وطبيعة الجيوش التي يحاربها كما سنرى في شرح المعارج التي جعلناها موضوع هذا الشطر من الكتاب.

ولعل الجندي المصري هو أول من نفخ في البوق في النداءات العسكرية وأول من دق على الطبل لتنظيم المشي في المناورات الحربية بخطوات عسكرية واحدة بل لعل الجندي المصري هو أول من ابتدأ السير في الاستعراضات العسكرية بالقدم اليسرى (لوحة رقم ٤).

(جـ) الملك القائد الأعلى للجيش.

وكان الملك معتبراً هو القائد الأعلى للجيش فكان باعتباره كذلك هو المشرف على المعارك يخوض القتال أحياناً في مقدمة جيشه أو يعمد إذا رأى موجباً لذلك إلى اتخاذ مكان معين يشرف منه على سير القتال فيوجه المعركة طبقاً لما يرسمه من الخطط الكفيلة بالنصر وهذا هو الذي اتبعه الملوك حتى عهد قريب فترى القائد يخوض المعارك أحياناً بنفسه وأحياناً أخرى يتخذ له مركز قيادة يدير المعركة منه لأنه لم يكن لديهم الوسائل الحديثة التي تمكن القائد الأعلى من الاتصال بجيشه من مكان بعيد عن ميدان القتال كوسائل الراديو واللاسلكي والرادار وما شابه ذلك من الوسائل الحديثة التي تمكن القواد اليوم من إدارة المعارك على مسافات بعيدة جداً.

زمما كانوا يلاحظونه كذلك كما هو شأن القواد الحديثين دراسة العوامل الجغرافية والطبيعية لمناطق العمليات الحربية سواء في اختيار الوقت

الذي يبدؤون فيه العمليات الحربية وانتخاب الطرق الحربية التي تسلكها الجيوش ومناطق تجمع القوات إلى غير ذلك مما هو من مستلزمات الحرب قديماً وحديثاً.

ولعل من أهم المعارك التي طبقت فيها هذه الفنون الحربية ووصل إلينا تفصيلات وافية عنها أربع معارك عظيمة كان الملك فيها هو القائد الأعلى للجيش:

وكانت أولى هذه المعارك هي التي خاضها الجيش المصري بقيادة الملك أحمس في بلدة شاروهن بفلسطين.

وثانية هذه المعارك هي التي خاضها الملك تحتمس الثالث في مجدو بالشام.

وثالثهما هي المعركة التي قادها الملك رمسيس الثاني على رأس جيشه في قادش.

ورابعاً معركة بحرية خاض غمارها الأسطول المصري تحت إمارة الملك رمسيس الثالث في كانوب وبعض مصبات النيل.

وسنتناول الكلام عن كل معركة منها على حدة حتى نتبين سلطة الملك الحربية باعتباره المشرف على المعارك والقائد الأعلى للجيش.

الفصل السابع

أعظم المعارك الحربية

المعركة الأولى (معركة شاروهن)

قام الملك أحمس بطرد الهيكسوس من مصر في تلك الحرب العظيمة ، التي تعتبر أول حرب استقلالية في تاريخ العالم كله في طلب الحرية والقضاء على الاحتلال الأجنبي، ثم لم يشأ أحمس أن يترك الهيكسوس على حدود مصر فيهددونها بخطر دائم، وإنما أراد أن يقضي عليهم قضاء أخيراً ويشتت شملهم في ديارهم عاملاً بذلك المبدأ الشهير الذي ما زال معمولاً به حتى اليوم وهو أن "الهجوم خير وسائل الدفاع" ولذلك فقد تعقب الهيكسوس بعد الحدود المصرية حيث التحم معهم في عدة مواقع من أهمها موقعة شاروهن التي نشبت عند هذه البلدة الواقعة في جنوب فلسطين بمنطقة يهوذا. مثبتاً بذلك أنه أدرك ألا سبيل إلى تأمين حدود مصر الشرقية إلا بدك معاقل الغزاة في بلادهم وضمها إلى مصر.

أما أخبار معركة شاروهن، فقد وردت إلينا في شيء من التفصيل على جدران مقبرة القائد أحمس ابن أبانا بالكاب القريبة من مدينة قنا، وقد ظهر هذا القائد في المرحلة الأخيرة من مطاردة الهيكسوس وعاش في بلدة الكاب. وقد بدأ حياته العملية أيام الملك أحمس الأول الذي عينه قائداً

في إحدى السفن وكان مما قاله في المذكرات التي دونت على مقبرته. "كنت أتبع الملك ماشياً عند ما ركب عجلته وعند ما حاصر الملك بلدة حات وعرت (هوارس) عاصمة الهيكسوس في مصر وقد أظهرت شجاعة وقد رقاني جلالته إلى السفينة المسماه "خع أم من نقر"... ثم يقول وبعد ذلك استولى الملك على مدينة حات وعرت ثم حاصر الملك بلدة شاروهن مدة ثلاث سنوات واستولى جلالته عليها".

وبذلك يتبين لنا من هذا النص أن الملك أحمس قام على رأس جيشه بحصار المدينة التي يبدو أنها كانت منيعة جداً لدرجة أنه استغرق حصارها ثلاث سنوات كاملة، فكان هذا أول حصار يضربه جيش من الجيوش على مدينة من مدن العدو في التاريخ القديم. كما أن صبر أحمس على حصار المدينة كل هذه المدة الطويلة إنما يعتبر مثالاً رائعاً لما يتحلى به القائد الشجاع من الصبر الواجب في مثل تلك الحروب.

وقد انتهى هذا الحصار بتحطيم مدينة شاروهن على يد الجيش المصري وضمها في النهاية إلى مصر، كما كان هذا الضم بداية لغزو فلسطين كلها وضم مدنها وربوعها جميعاً إلى مملكة وادي النيل.

وكما كانت هذه المعركة خاتمة لحرب الاستقلال المصري من الغزاة الأجانب فقد كانت بداية للسياسة الحربية في تاريخ مصر العسكري، حيث بدأ منذ ذلك الحين يتلألأ نجم مصر الحربي في أنحاء العالم المعروف كله لما اكتسبه المصريون من خبرة عسكرية ودراسة ودراية بتطور شئون سلاح الجيش حيث أدخلت المركبات الحربية واستخدمت الخيل التي أخذ

المصريون نظامها عن الهيكسوس ولكنهم تفوقوا بعد ذلك في استخدام هذه الأداة الحربية الجديدة تفوقاً بذوا فيه أصحابها فأصبحت له فرق قائمة من المركبات إلى جانب فرق المشاة والأسطول، مما يدل على قابلية المصري منذ تلك العهود السحيقة للتأثر بالأفكار والمبتكرات الحديثة لغيره من أبناء الدول الأخرى وإن كانت من دول الأعداء، وذلك هو أحد العوامل المساعدة على النجاح في بناء الدول.

فلقد كان لتقدم الملك أحمس الأول إلى الشرق حتى فلسطين شأن عظيم فلقد كان الخطوة الأولى في اتجاه رسم للسياسة المصرية والخطة التي ينبغي لها أن تسير عليها لعدة قرون أي طوال عهد عصر الوحدة الثالثة.

وهذا فضلاً من أن روح الجندية قد أورثت أبناء الشعب قوة في أجسامهم وفي عقولهم على السواء وفي نزعتهم الوطنية التي هي أساس حياة الأمم.

المعركة الثانية (معركة مجدو)

أسباب المعركة: كان السبب الجوهري الذي أدى إلى معركة مجدو هو ما كان قد نشب بعد وفاة الملك تحتمس الثاني من خلاف على تولي العرش بين الأميرة حتشبسوت وابن زوجها الأول تحتمس الثالث، وعلى الرغم مما ثار من جدل حول تولية حتشبسوت باعتبارها امرأة عرش البلاد فقد انتصرت نظرية مساواة المرأة بالرجل- في تلك العهود السحيقة وتولت حتشبسوت فعلاً عرش البلاد، وكان حكمها من أزهر عهود الفراعنة.

وكان أخبار هذا الخلاف على تولي عرش مصر قد ذاعت في أنحاء الأقطار الأسيوية المختلفة التي كانت قد انبثت فيها فلول جيش الهيكسوس الذين طردهم الملك أحمس من مصر ومن فلسطين وشتت خلفاؤه شملهم في مختلف أقطار أسيا والذين ما فتئ حب الانتقام والأخذ بالثأر يأكل صدورهم لا سيما وقد أصبحوا هم المحكومين بملوك مصر المدينين لمصر بالطاعة والخضوع وبالجزية السنوية يدفعونها لمصر صاغرين.

فما أن توفيت الملكة حتشبسوت واعتلى تحتمس الثالث عرش البلاد حتى شقت هذه الولايات التابعة لمصر عصا الطباعة فامتنعت عن دفع الجزية وكونت ضدها تحالفاً مع الولايات الفلسطينية والسورية تحت زعامة ملك قادش.

وكان يعانون هذا التحالف ضد مصر عدو قوي ظهر في ذلك الحين وكان يعتبر نفسه منافساً خطيراً لمصر وذلك هو ملك ميتاني الذي كان يحتل أعالي الفرات أو بلاد ما بين النهرين، كما كان يعاون هذا التحالف من جهة أخرى عدو آخر لمصر هو ملك بلاد الحيثيين.

وكان هذا التعاون بين الأمم المعادية لمصر هو أول تحالف ضدها ظهر في التاريخ القديم ولكن كان من حسن حظ مصر أن تولى حكمها بعد الملكة حتشبسوت ملك شاب قوي جريء هو الملك تحتمس الثالث وطد العزم على محاربة أعدائه وحلفائهم والقضاء عليهم بيد من حديد.

فما أن امتنعت البلاد الأسيوية عن دفع الجزية لتحتمس الثالث وخرجت أسيا عن طاعته وهدد أهلوها حدود مصر حتى قام الملك تحتمس على رأس جيوشه عازماً على غزو تلك البلاد وتأديب أهلها.

وكان هذا هو سبب الحملة التي انتهت بمعركة مجدو والتي سجلت أعظم انتصار لملك مصر.

مصادر تاريخ المعركة:

أما مصادر معركة مجدو فنجدها ضمن ما سجله المصريون عن أخبار حروبهم ،وخاصة الحروب التي قام بها الملك تحتمس الثالث وأهم هذه المصادر نصوص الحوليات أو اليوميات وهي التي أمر تحتمس الثالث بتدوينها على جدران معبد الكرنك وكان يضمنها التقارير اليومية المستفيضة عن سير العمليات الحربية، وتشابه إلى حد كبير البلاغات الحربية في عصرنا الحديث، وكان تدوينها على جدران معبد الكرنك يقصد به إلى ما تتوخاه القيادات العامة في العصر الحديث من نشر أخبار المعارك والانتصارات فيها بكل الطرق الممكنة على عامة الشعب، إذ كانت المعابد هي أكثر الأماكن العامة اجتذاباً للمصريين.

وقد بقي لنا لحسن الحظ عن وصف معركة مجدو تفصيلات وافية جعلت في مقدور المؤرخ أن يتتبع بكثير من الوضوح سير القتال فيها.

الاستعداد للمعركة:

شرع الملك تحتمس الثالث في جمع قواته من مختلف مراكز التدريب العسكري بناء على الكشوف التي يقدمها الكاتب الملكي وهو المسمى بالمصرية القديمة– سش نفرو– كاتب الأنفار جمع نفر وهو لفظ وإن كنا مازلنا نستعمله رسمياً باللغة العربية على أوراق الجيش حتى الآن إلا أنه لفظ مصري قديم كان يطلق على الرجل الصالح للجندية.

وكانت هذه الكشوف معدة لأن يقيد فيها إحصاء لعدد الشبان الناجحين في الاختبار الذي كانوا يجرونه في ميدان التدريب العسكري أو لمن يحل محله من عائلته في حالة عدم لياقته للخدمة العسكرية، ولذلك فقد كانت هذه الجداول معتبرة أساس تكوين الجيش ونظامه وكانت مهمة إعداد هذه الكشوف منوطة بموظفين احدهما للوجه القبلي والآخر للوجه البحري، وكان على هذين الموظفين أن يقدما كل في دائرة اختصاصه قائمة بمجموع الأنفار اللائقين للخدمة العسكرية والقائمين بالخدمة فعلاً في مراكز التدريب المختلفة أو الموضوعين تحت الطلب في بلادهم المختلفة التي هي على استعداد لتقديمهم عند كل طلب، وهو نظام يكاد أن يكون مطابقاً مطابقة تامة لما يجري عليه العمل اليوم بمصلحة التجنيد العسكري في مصر.

تدريب الجيش وتسليحه:

وشرع الملك بعد ذلك في استكمال تدريب قواته والاستيثاق من صلاحية كل جندي فيها لخوض غمار المعركة المنتظرة، وسلح هؤلاء الجنود بمختلف أنواع الأسلحة التي كان وصل إليها تطور الصناعة في ذلك الحين ثم حشدها في قلعة ثاور الواقعة قرب مدينة القنطرة الحالية.

وكانت قلعة ثاور هي إحدى حصون الحدود الشمالية الشرقية لمصر وكانت تحفظ فيها بعض المهمات العسكرية وتبدأ منها في العادة الحملات الحربية على أسيا فكانت بذلك بمثابة القاعدة الأمامية التي يبدأ منها سير الجيوش المصرية المغيرة على القارة الأسيوية.

قيام الحملة:

وفي بداية السنة الأولى من حكم الملك تحتمس الثالث وكان ذلك يوافق حوالي ١٩ أبريل سنة ١٤٨٣ قبل الميلاد، غادر الملك وفصائل جيشه من قوات راكبه ومشاة قلعة ثاور كما قامت في نفس الوقت قوات الأسطول المصري من أحد الموانئ المصرية والغالب أن يكون هو المكان المعروف الآن بتل الفرماه إذ كان من أركان خطة تحتمس أن يتولى الأسطول حماية القوات البرية وتموينها وتغطية جناحها القريب من الساحل.

أما عن الوقت الذي اختاره تحتمس الثالث لقيامه بحملته فلم يكن تحديده له جزافاً وإنما بناء على أساس سليم مدروس من كافة الوجهات الطبيعية والجغرافية المختلفة، إذ تعمد أن يكون هذا الميعاد بعد انتهاء موسم الأمطار وابتداء موسم الجفاف حتى لا يكون في رخاوة الأرض أيام المطر عائق لتحركات جيشه.

كما تعمد الملك أن يكون قيام الحملة في وقت جمع المحصول حتى يتسنى له أن يأخذ معه أكبر جانب من المؤونه وحتى يجد بعد ذلك من البلاد التي يغزوها من حاصلات الأرض، وخاصة فواكه الشام ما يغري به جنوده ويملأ بطونهم ويقوي روح القتال والنضال فيهم إلى جانب روحهم المعنوية.

ثم أنه توخى في الطريق الذي تسلكه الحملة بعد قيامها أن يكون أقرب ما يكون إلى الساحل المنخفض حتى يضمن لنفسه خفة الحركة وحتى يكون قريباً بقدر الإمكان من الأسطول المصاحب له والذي يحمل الأسلحة والمهملات والامدادات والتموين لجيشه.

ومن ذلك تتضح لنا عبقرية ذلك الملك المصري الشاب الذي راعى هذه الأمور وغيرها في القيام بحملته ودون أغلبها صراحة في بلاغاته التي نقشها على جدران معبد الكرنك (كما سجل البعض الآخر على لوحات حجرية).

الوصول إلى غزة:

وقد تقدمت القوات المصرية من قلعة ثاور متجهة شرقاً عبر شبه جزيرة سينا إلى شاروهن في جنوب غربي فلسطين في ذلك الطريق الساحلي حتى وصلت إلى غزة وهي أول موانئ فلسطين في ٢٨ أبريل بعد مسيرة حوالي ستين ومائة ميل في عشرة أيام أي بسرعة ستة عشر ميلاً في اليوم مما يدل على أن الجيش المصري كان سريع السير جداً في تقدمه رغم مناعة الطريق وعدم توافر وسائل النقل الحديثة.

وفي غزة احتفلت القوات المصرية بعيد تتويج تحتمس الثالث ملكاً على مصر وأن كانت إرادة هذا الملك العظيم قد شاءت إلا أن تختصر في مراسم تكريمه لهذه المناسبة الكريمة، كي لا يعطل جيوشه عن التقدم السريع نحو المعركة المنتظرة، فلم يمكث لذلك في غزة سوى سواد الليل، ومن الطريف أن حملة فلسطين الأخيرة في عهد مليكنا المحبوب فاروق قد اتخذت من غزة أيضاً نقطة لتحركاتها الحربية.

ثم سار الملك تحتمس الثالث على رأس جيشه في الصباح المبكر ميمما شطر يوحم الواقعة على المنحدرات الجنوبية لجبال الكرمل وتبعد عن غزة حوالي ثمانين ميلاً فوصلها في يوم ١٠ مايو، وهنا نلاحظ أن سرعة

الجيش تقل عن سرعته السابقة قبل وصوله إلى غزة، وقد كان ذلك مراعاة من الملك لسلامة تحرك جيشه كلما زاد الاقتراب من موقع العدو.

الانتظار في يوحم:

وقد عسكرت القوات المصرية في يوحم للراحة والحصول على معلومات وافية عن أماكن تجمع العدو. وهناك أخذ يتشاور الملك في خيمته الحربية مع أركان حربه عن الطريق الذي ينبغي اتخاذه إلى موقع الأعداء الذين تجمعوا في مركز منيع بقيادة ملك قادش على السفح الشمالي لجبال الكرمل في منطقة مجدو ذات الأهمية الحربية العظمى إذ تسيطر على عدة طرق متشبعة عنها، فكانت بذلك من أهم المواقع الاستراتيجية حسب التعبير الحديث.

مجلس حربي:

وبعد أن جمع الملك التقارير عن حالة تلك المنطقة وطبيعتها وعن أحوال الأعداء ومقاصدهم عقد مجلساً حربياً وقام مع قواده وهيئة أركان حربه بدراسة هذه التقارير التي اتضح منها أن أمام الجيش المصري ثلاثة طرق موصلة إلى مجدو، وكان عليهم أن يختاروا طريقاً من هذه الطرق الثلاث فدرسوا مزايا وعيوب كل من هذه الطرق.

ولما كان البلاغ الحربي المصري القديم يقص علينا تفصيلات هذا المؤتمر الحربي وما دار فيه من النقاش بين الملك وقواده فإننا ننقل نصوص هذا البلاغ كما وردت في النص الهيروغليفي الذي نشره أستاذي الدكتورزيته في كتابه "وثائق تاريخ الأسرة الثامنة عشرة" وقد جاء فيه ما ترجمته:

"السنة الثانية (الثالثة والعشرون الشهر الأول من فصل الصيف اليوم السادس عشر) في بلدة يوحم، لقد أمر جلالته أن يعقد مجلس حربي ليتشاور فيه مع رجال جيشه قائلاً. أن ذلكم العدو الخسيس صاحب "قادش" قد جاء بجيشه ونصب خيامه فيها وهو مقيم بها في تلك اللحظة وقد ضم إليه كل أمراء الأقاليم الذين كانوا يدينون بخضوعهم لمصر حتى نهر الفرات. ومعه السوريون بخيلهم وجنودهم وعشيرتهم وأنه يقول على حسب ما وصل إلى مسامعنا سأقف هنا لمحاربة جلالته في بلدة "مجدو" فحدثوني ما يدور بخلدكم في هذا الخطب فأجابوا جلالته قائلين كيف يتسنى للمرء أن يسير في هذا الطريق الضيق؟ وقد وصلتنا الأخبار بأن العدو على تمام الاستعداد هناك في خارج المدينة وأن عددهم قد أمسى هائلاً.. على أنه يوجد طريقان أخريان واحدة منهما تؤدي إلى "طناخ" والأخرى تقع في الجهة الشمالية من بلدة "زفتى" مؤدية إلى شمال "مجدو" وبذلك لا نضطر إلى سلوك الطريق "الضيق الوعر إلى أرونا".

ولعل هذا المجلس هو المثل الأول الذي تذكره النصوص المصرية القديمة لانعقاد مجلس الحرب برئاسة الملك وهو يقو جيوشه في ميادين القتال لدراسة الحلول المقترحة أمام القائد الأعلى للجيش وللوقوف على آراء مرؤوسيه من القواد قبل وضع الخطة النهائية التي يعتمدها الملك للقيام بتنفيذها مما يدل على مقدار ما كان ينطوي عليه سلوك الملك من ديموقراطية وتواضع كريم.

ومما دار في هذا المؤتمر الحربي يتبين أن الدراسة قد أدت إلى النتائج الآتية فيما يتعلق بالطرق الثلاثة المؤدية إلى مجدو:

أولاً: الطريق الشمالي: ويبتدئ من يوحم ويتجه نحو الشمال الشرقي إلى زفتيى (سوريا) ويسير تحت سفح الجبل إلى أن يشرف على الشمال الغربي لمجدو ويمتاز هذا الطريق بأنه ينتهي إلى الطريق الذي يربط مجدو بالمدن الشمالية بلبنان كما يمتاز بإمكان استخدامه بواسطة القوات الراكبة أما عيوبه فإنه طويل جداً مما يزيد في تعب قوات المشاة كما أنه مكشوف بحيث يمكن لقوات العدو اكتشاف تقدم المصريين عبره وبذلك تضيع على الجيش المصري الانتفاع بعامل المفاجأة الذي كان الملك يحسب له حساباً كبيراً.

ثانياً: الطريق الجنوبي: ويسير شرقاً بمحاذاة جبال الكرمل في الطريق المؤدي إلى دمشق ثم يتحول إلى الشمال الغربي ماراً بطناخ ثم يشرف على الجنوب الشرقي من مدينة مجدو.

ويمتاز هذا الطريق بضمان استتار القوات التي تسلكه إلى أن يصل إلى ضواحي طناخ كما يمتاز اتساعه مما يساعد على استخدام القوات الراكبة فيه.

أما عيوبه فإنه طويل كذلك بحيث يتسبب في إنهاك قوي القوات المحاربة كما أن مروره بطناخ يجعل من المحتمل أمام الجيش الغازي أن يصادف فيها قوات كبيرة للعدو قد تعرقل العمليات الحربية التي تهدف إلى الحصول على نصر عاجل حاسم.

ثالثاً: الطريق الأوسط:

ويصل من يوحم إلى أرونا ثم يتجه شرقاً حيث يصل رأساً إلى مجدو. ويمتاز هذا الطريق بقصره وسرعة الوصول إلى الهدف بواسطته كما يمتاز

بأنه يوصل إلى نهر صغير يسمى كينا ولا يمكن أن ترابط فيه قوات العدو مما يزيد في سهولة تقدم الجيش المصري الذي لا يجد في تقدمه عبره أي مقاومة مما يتيح لهم مفاجأة العدو والتعجل بإحراز النصر عليه.

أما عيوبه فهي وعورة مسالكه وإن كان يمكن التغلب على هذه الوعورة باستخدام قوات المشاة كما يعيبه كذلك شدة ضيقه مما يستلزم وقتاً طويلاً لعبوره. وقد استقر رأي الملك على اتباع هذا الطريق الأخير رغم وعورته لا عن استبداد بالرأي أو عن عناد من جانبه بل للاستفادة بعنصر المفاجأة الذي كان يهتم الملك كثيراً ولم يسع القواد وأعضاء هيئة أركان الحرب إلا أن يقتنعوا برأي الملك مقدرين شجاعته وقائلين "إن مكان الخادم يكون وراء سيده" وتقدم الملك جيشه قائلاً "سأسير أماكم كي أدلكم على الطريق".

استئناف السير من يوحم:

وقامت القوات المصرية من يوحم متجهة إلى أرونا وقد ملأ الحماس قلوب الجنود. وكان الملك في طليعة الجيش ممتطياً مركبته الحربية في حماية العلم الذي تزينه صورة آمون.

وقد أمضى الجيش ليلة ١٣ مايو في أرونا ثم استأنف الملك التقدم في الفجر عبر الطريق الضيق في صبيحة يوم ١٤ مايو وأسرع بالمشاة في عبور مسالك جبال الكرمل كي يضمن لنفسه سرعة الوصول إلى مجدو قبل أن يترامى إلى العدو نبأ هذه الحملة المفاجئة وترك القوات الراكبة كاحتياطي يستعمله في المرحلة التالية من مراحل القتال.

وكان اختيار الملك لهذا الطريق موفقاً حقاً إذ لم يصادفه فيه سوى

عدد قليل من جنود عدوه أمكن له القضاء سريعاً عليهم، كما أمكنه التغلب على فرق العدو المبعثرة في جبال الكرمل دون أن يتيسر لها أن تبعث بأي إنذار للقوات الرئيسية في مجدو وقد فطن الملك إلى أن العدو فد وزع قواته على الطريقين الآخرين الشمالي والجنوبي دون أن يحتاط لتحصين هذا الطريق الأوسط لوعر المسلك الضيق الجنبات مما دل على براعة الملك تحتمس وبعد نظره وصدق فراسته.

الوصول إلى ضواحي مجدو:

واستمر تقدم الجيش المصري إلى أن أشرف على ضواحي مجدو في ظهر يوم ١٤ مايو حيث بدأ الطريق يتسع شيئاً فشيئاً أمامه، فيتسنى للملك أن يوسع مقدمة جيشه.

وهنا أشار القواد على الملك بضرورة الانتظار حتى تصل وحدات الجيش التي كانت ما تزال في أرونا فعمل الملك بمشورتهم في ديمقراطية حقة. وعسكرية بقواته على شاطئ نهر كينا وقد أحاط الجناح الأيمن للجيش بشاطئ ذلك النهر لتأمين باقي قواته من احتمال القوات المعادية التي كان ينتظر وصولها من طناخ.

بدء المعركة:

ثم بعد أن استراح الجيش ووصلت القوات المصرية من طريق يوحم استأنف الملك بعد ظهر ذلك اليوم الموافق ١٤ مايو هجومه، مستغلاً حماسة جنده وقوة روحهم المعنوية، ومستغلاً من الجهة الأخرى ما أصاب العدو من المفاجأة التي أوقعته في الذعر والارتباك.

سير المعركة:

وقد أمر الملك قواته الراكبة بالتحرك عن طريق زفتى للهجوم على ميمنة العدو وللسيطرة على الطريق الشمالي المؤدي إلى شمال غربي المدينة ولسد هذا الطريق أمام القوات المعادية ولمعاونة قوات المشاة التي تهاجم قلب المدينة.

وزحفت القوات المصرية تدريجاً، حتى وصلت إلى سهل يزدرل، حيث هنالك بدأ العدو يفيق من صدمته التي أصابته المفاجأة بها، وحاولت قواته أن تشق لها طريقاً بين قوات تحتمس، فانتهز تحتمس الفرصة وانقض عليها بجيشه، فأهلك معظمها، وأسر كثيراً من جنودها، كما أسر كثيراً من أهالي المدينة الذين كانوا يعاونون الجيش في الدفاع عنها.

وانتهت المعركة بفرار المدافعين عن المدينة إلى داخلها، مما أتاح للمصريين فرصة الانقضاض على الأسلاب وأخذ الغنائم التي كادوا أن ينشغلوا بها عن غرضهم الرئيسي، وهو القضاء على العدو.

وهنا ظهر تأثير الملك تحتمس على أفراد جيشه، إذ برز لهم واستعاد سيطرته على قواته، فأعاد تنظيم صفوفهم من جديد، واستمر في استغلال حماسهم لما أصابوه من نصر عظيم، مما ضيع الفرصة أمام العدو: أن يقوم بهجوم مضاد يضيع به آثار ذلك النصر.

وأمر الملك بحصار المدينة، فضرب عليها الجنود المصريين انطلاقاً لا يمكن أن يفلت منه أحد من سكانها أو من جنود العدو المدافعين عنها، واستمر حصار المدينة على هذه الصورة حتى سقطت أخيراً في يد الملك

"تحتمس الثالث" بعد أن فر منها "ملك قادش"، وقد كان زعيم الأعداء المتحالفين ضد مصر، وسقطت معظم النقائس التي تركها ذلك الملك في المدينة في يد فرعون مصر.

وبذلك تحققت خطة الملك "تحتمس الثالث" الحربية في تلك المعركة التي دلت على براعة ذلك الملك الشاب العظيم في اختيار مكان المعركة وزمانها والطريق الموصل إليها والطريقة التي ينبغي أن تدار بها.

وبهذه الموقعة العظيمة– كما يقول المؤرخ الأمريكي "بريستد" يمكن اعتبار هذا الفتح هو الأول من أمثاله لأقدم جيش معروف في التاريخ في تلك الأصقاع الأسيوية، التي أصبحت منذ ذلك الوقت ميداناً للحرب، حتى عهد "اللورد اللني" الذي راعى في هجومه على الأتراك، في عام ١٩١٨ نفس الخطة الحربية التي اتبعها الملك "تحتمس الثالث" قبله بما يزيد عن ثلاثة آلاف من السنين، وفي نفس المكان وبنفس الطريقة.

مما سبق يتضح لنا براعة الملك تحتمس الثالث كقائد أعلى للجيش المصري في تلك العهود السحيقة.

المعركة الثالثة (معركة- قادش)

كان يمتاز عصر الوحدة الثالثة من سنة ١٥٨٠ إلى سنة ١٠٨٥ قبل الميلاد على العموم بالروح الحربية التي كانت سائدة بين ملوكه الذين عرف شغفهم الشديد بخوض غمار الحروب حتى لقد قال أحدهم، وهو "الملك رمسيس الثاني" بأن ساعة القتال أحب لدينا من يوم عيد".

أما شعب مصر: فقد كانت قد تأصلت فيه هذه الروح الحربية كذلك

بعد ذلك الكفاح المرير الذي تحمله بشجاعة وصبر تحت لواء محرره ومليكه الشاب "أحمس الأول" مما جعل روح الوطنية الحقة والقومية الناضجة تسري في دمه، وجعل التضحية من أجل وطنه إيماناً راسخاً في أعماق قلبه.

ومما يكشف لنا مقدار هذا الحب الذي اشترك فيه ملوك مصر مع شعبها نحو الفتح والغزو، ما وصل إلينا من تفصيلات موقعة عظيمة تلاقي فيها "الملك رمسيس الثاني" في السنة الخامسة من حكمه، مع ملك الحيثيين، وهي الموقعة المعروفة بمعركة "قادش".

أسباب المعركة:

أما أسباب هذه المعركة: فيمكن إجمالها في أنه في أواخر أيام "الملك سيتي الأول" والد "رمسيس الثاني" كانت مستعمرات مصر الأسيوية محفوفة بالمخاطر من جهة ما يهددها من خطر الحيثيين الذين أصبحت لهم مملكة قوية على حدودها.

فلما تولى "رمسيس الثاني" عرش مصر اتبع نفس الطريقة التي اتبعها من قبله "أحمس الأول، وتحتمس الثالث" وهي تطبيق المبدأ القائل أن "خير وسائل الدفاع هو الهجوم" فبادر إلى أعداد حملة لإخضاع الحيثيين وحلفائهم وكسر شوكتهم.

وفي هذا السبيل بدأ "رمسيس الثاني" بإخضاع الشاطئ البحري لفينيقيا كي يتخذ منه قاعدة حربية لحركاته المقبلة، فلما تم له السيطرة على هذا الشاطئ، أقام لوحاً تذكارياً من الحجر على نهر الكلب، بالقرب من

بيروت في السنة الرابعة، من حكمه سجل عليه انتصاراته حتى تلك السنة على ضفة هذا النهر.

وكانت هذه الحملة إنذاراً كافياً لملك الحيثيين المدعو ميثالاً، فأخذ يجمع قواته، ويؤلب الولايات المحيطة به كي تتحالف معه في حربه ضد مصر.

مصادر تاريخ المعركة:

لعل التفصيلات التي وصلت إلينا عن تاريخ هذه المعركة، أكثر تفصيلات بقيت لنا عن أي معركة أخرى وقعت في تاريخ مصر القديم.

وذلك أن "رمسيس الثاني" كان يتبع خطة ثابتة في إذاعة إنتصاراته، فكان لا يعود من حرب من حروبه إلا بادر إلى تدوين أخبارها، معززة بالصور واللوحات على أكثر ما يمكن من معابد مصر والنوبة في جهلتها المختلفة.

ومن ذلك تفاصيل معركة "قادش" التي نجدها ما زالت أخبارها مدونة على جدران معبد الأقصر، ومعبد الكرنك، ومعبد الرامسيوم، ومعبد العرابة المدفونة كما دونت في النوبة على جدران معبد "أبي سنبل" وذلك فضلاً عن المسلات المختلفة، واللوحات التذكارية القائمة في جهات كثيرة، وفضلاً عما وصل إلينا من أوراقي البردي، كبردية ساليبه (٣) وغيرها.

ومما يلفت النظر أن أخبار هذه المعركة قد كتبت في قالب شعري جذاب، اصطلح على تسميته بقصيدة بنتأوور، وإن كانوا يفهمون خطأ أن بنتأوور هذا هو اسم مؤلف القصيدة في حين أنها من تأليف شاعر مجهول، وأما "بنتاوور" فهو الذي نقلها ودونها.

الاستعداد للمعركة:

فعندما علم "رمسيس الثاني" بأن ميثالا ملك الحيثيين كون ضده حلفاً، ضم إليه رؤساء الولايات الآسيوية، بدأ في إعداد قواته لمهاجمتهم في عقر دارهم، واضعاً نصب عينيه ما أصبح للحيثيين وحلفائهم من قوة حربية لا يستهان بها، بلغت في ذلك العصر درجة لم تبلغها من قبل في عهد أي ملك من أسلافه.

ولذلك فقد بادر رمسيس إلى حشد قواته في نفس القاعدة الحربية التي استعملها "تحتمس الثالث" من قبل في تمهيده لموقعه مجدو، وهي حصن ثاور، الواقع على الحدود الشمالية الشرقية من مصر، بالقرب من مدينة القنطرة الحالية، وفي المنفذ المؤدي إلى شبه جزيرة سينا، ومنها إلى القارة الأسيوية.

وعمد رمسيس في هذا السبيل كذلك إلى الاستعانة ببعض الجنود المرتزقة من بعض البلاد الأجنبية، وهم المعروفون باسم "الشردونيين".

وبدأ بعد ذلك رمسيس في مهمة تنظيم الجيش، فقسمه تقسيماً قريباً من التقسيمات الحديثة، إذ فصل فيه قوات المشاة عن القوات الراكبة المكونة من العجلات الحربية المدرعة، كما جعل فرقة خاصة للبحارة، وفرقة أخرى للمرتزقة، من الشردونيين.

وقد قسم رمسيس قواة المشاة، تعززها الفرق الراكبة إلى أربعة فيالق، وأطلق على كل فيلق منها اسماً من أسماء الآلهة.

وهم: آمون، ورع، وبتاح، وسوتخ. وكان قوام كل فيلق نحو خمسة آلاف مقاتل.

أما رمسيس: ففضلاً عن قيادته العامة للجيش بما تستلزمه من حرص خاص يحيط به، فإنه تولى قيادة فيلق المقدمة، وهو لمسمى بفيلق "آمون".

ولم يأل رمسيس في هذه الأثناء جهداً في تدريب جيشه وتسليحه وتعزيزه بأحدث المعدات المعروفة في عصره، كما جمع له المؤن اللازمة من كافة أنحاء البلاد.

وتدل الوثائق التي وصلت إلينا عن هذا العهد، على أن الحراسة في هذه الأثناء في ثارو كانت شديدة ومحكمة إلى حد بعيد، وكذلك كانت المراقبة عظيمة على الطرق الرئيسية إلى آسيا، بطريقة قريبة الشبه جداً بما يتبع في العصر الحديث لتأمين حدود البلاد، فكان من اللازم تدوين أسماء كل الداخلين إلى البلاد، والخارجين منها ووظائفهم، وسبب دخولهم أو خروجهم مع الاطلاع على التصريح الذي يحمله مخولاً له الدخول أو الخروج.

قيام الحملة:

وفي يوم ١٧ أبريل سنة ١٢٩٦ تحرك الجيش المصري من ثارو، متجهاً نحو آسيا، ولا يفوتنا أن نلاحظ هنا أن ميعاد قيام هذه الحملة قد توخى في الملك نفس الظروف الطبيعية والجغرافية التي توخاها من قبل الملك تحتمس الثالث، إذ كان ذلك في فصل الجفاف الذي يساعد على سرعة التنقل، كما أنه في فصل وفرة المحصول الذي يدعو إلى الاطمئنان من جهة التموين.

وكان الملك حين قيام الحملة في طليعة حرسه الخاص، يتبعه على مسافة قصيرة فيلق آمون وعلى أحد الجانبين سار فيلق رع. أما فيك بتاح وفيلق سوتخ فقد تبعاه على مسافة غير قصيرة.

واستمر الملك في تقدمه على رأس جيشه طاوياً السهل الساحلي في غير صعوبة نظراً لما توفر له في حملته السابقة التي طهر فيها الطريق إلى آسيا من دراسة وافية لجغرافية تلك المنطقة ومن طاعة أصبح يدين له بها كل أهاليها الذين أخضعهم من قبل.

الوصول إلى لبنان:

واستمر تقدم رمسيس شمالاً على امتداد الطريق الساحلي حتى وصل إلى لبنان حيث توقف بالقرب من بلدة رمسيس التي كان قد أنشأها في السنة السابقة لقيام الحملة عند مصب نهر الكلب، حتى يجعل منها قاعدة أمامية بعد ثاور التي كانوا قد ابتعدوا عنها كثيراً في حين توخى الملك ألا يطيل خطوط مواصلاته.

وقد راعى الملك في اختيار هذه النقطة على مصب نهر الكلب لكي يجعل منها قاعدة ثانية له أن تكون على شاطئ البحر ليسهل تموينها عن طريقة كذلك، وعند هذه القاعدة أقام لوحته التذكارية التي سبق أن أشرت إليها.

مواصلة السير من مدينة رمسيس:

فلما أتم رمسيس تأمين قاعدته الحربية الثانية، وكان قد مضى عليه تسعة وعشرون يوماً منذ أن غادر ثاور، قام على رأس جيشه ويمم شرقاً مخترقاً وادي الأرون تيف شمال سوريا دون أن يلقي في ذلك بالحيثيين، حتى أشرف في نهاية الوادي على آخر قمة التلال الواقعة من شماله ونسمى "تلال قادش" فعسكرت القوات المصرية هنالك، وكانت ترى على مرمى البصر مواقع العدو مرابطاً حول مدينة قادش التي لم تكن تبعد عنهم سوى

مسيرة يوم واحد، ويفصلها عن تل قادش الذي عسكر فيه المصريون مجرى نهر الأورنت.

الوصول إلى مدينة ربله :

وفي الصباح المبكر من اليوم التالي استأنف الجيش المصري سيره إلى الشمال حتى وصل إلى مدينة ربله جنوبي مدينة شبتونا وعبر عندها النهر مرابطاً في الجهة المقابلة لها حتى يضمن لنفسه سلامة العبور قبل الاشتباك بالعدو.

وبذلك حقق رمسيس لنفسه حرية المناورة على الشاطئ الغربي الذي كان العدو معسكراً ناحيته، مما يساعد الجنود المصريين على مفاجأة العدو دون أن يترك له فرصة رد هجومه المفاجئ.

وهنالك كلف رمسيس ضباطه بجميع المعلومات عن العدو وتقديم تقاريرهم اليومية إليه عن تحركاته.

سير المعركة :

قام رمسيس بناء على معلومات مدسوسة عليه من بعض جواسيس الأعداء بالتقدم على رأس حرسه نحو الشمال، يتبعه فيلق آمون، أما باقي قواته فقد تركها تتبعه ببطء يتيح لها بعد ذلك أن تدخل المعركة موفورة النشاط، فلما دخل إلى غربقادش عسكر هناك في الشمال الغربي من المدينة، وهو المكان القريب من الشاطئ في حين ظل فيلق يتاح بعيداً عن فيلق آمون بنحو ميل ونصف وكذلك كان جيش سوتخ بعيداً في جهة أخرى، ولا شك أن الملك كان يتوخى بهذا التوزيع للجيش كما قلنا أن

يتيح لفرقة أن تدخل الميدان واحدة بعد الأخرى تطبيقاً لمبدأ ضمان سلامة الجيوش وتوفير النشاط اللازم لكل منها.

وكان ميثالاً ملك الحيثيين قد جمع في هذا الوقت كل قواته في الشمال الشرقي من مدينة قادش مختبئاً من قوات المصريين، وجاعلاً من المدينة فاصلاً بينه وبينهم. وفي هذه الأثناء وقع في يد المصريين جاسوسان أدلياً بعد ضربهما بحقيقة مواقع الأعداء مما دعا رمسيس إلى الإسراع في طلب فيلق بتاح وأمر وزيره (وهذا هو الموضع الوحيد الذي نجد فيه أحد وزراء الملك يصاحبه في ميدان القتال) بأن يسرع في استدعاء الجنود المصريين الذين كانوا ما يزالون معسكرين في جنوبي شبتونا وإن يقودهم لينضموا إلى فيلق آمون وفيلق رع اللذين كانا قد اقتربا من منطقة القتال. أما فيلق سوتخ فلم يأمر الملك باستدعائه لينتفع به بعد حين.

إلا أنه حدث أن ملك الحيثيين وهو أحد الأعداء أسرع بعبور نهر الأورنت جنوب قادش وأمكنه مفاجئة فيلق رع الذي كان ما يزال في طريقه إلى مواقع فيلق آمون، وعلى الرغم من أنه أفلح في اختراقه وشطره إلى شطرين وتطويقه ما أوهن من عزيمة الجنود المصريين ألا أن الأخبار سرعان ما بلغت الملك رمسيس الثاني، غير أن ذلك الشاب والذي كان في ريعان شبابه أظهر في تلك اللحظة للملأ وأمام التاريخ عظمته الحقيقية إذ لم يظهر عليه أي اضطراب رغم دقة الموقف ولاغم ما حاق بقواته. بل تمالك نفسه واحتفظ بكل اتزانه وشجاعته، وانتهز فرصة جشع جنود العدو في السلب والنهب وقبض على ناصية الموقف من جديد ممسكاً بدرعه، ومعتلياً عربته وأسرع قابضاً على ناصية فرسيه، مخترقاً جيش

الحيثيين وحلفائه وهو وحده (لوحة رقم ٥) دون أن يصاحبه في عربته من يمسك الدرع له. كالعادة المعمول بها في ذلك الحين (الصورة رقم ٦) وشق طريقه بين صفوف أعدائه ومحاصريه بشجاعة خارقة للعادة وبأس يبلغ حد الإعجاز، وبقوة وعنف لا عهد بمثلهما لقوات المتحاربين حتى ألقى بأعدائه مدحورين في مياه الأورنت على مرآي من ملكهم، بعد أن تبعه جيشه الذي سرعان ما اخترق الصفوف خلفه وأثخن صدور وجنوب الأعداء بوابل من السهام بعد أن أدركه المدد المصري.

وبهذا النصر العظيم الذي أحرزه ملك مصر وجيشه الباسل على قوات العدو التي كانت تفوقه في العدد، أتيح للمصريين أبادة جيوش الحيثيين وحلفائهم وأما ملك الحيثيين فقد هرب إلى داخل أسوار مدينة قادش حيث أرسل من هنالك في طلب الصلح مع الملك رمسيس، الذي فرض عليه معاهدة اعتبر لها الملك رمسيس قاهراً للحيثيين.

وبعد عودة رمسيس الثاني إلى مصر قام بتدوين أخبار انتصاره على المعابد في كل مكان من مصر وفي إحدى معابد النوبة كما ذكرنا من قبل، وأقام التماثيل (لوحة رقم ٧).

المعركة الرابعة (معركة كانوب البحرية)

وقعت هذه المعركة الفريدة في نوعها في عصر الرعامسة عند ملتقى النيل بالبحر الأبيض المتوسط عند مدينة كانت تسمى في العهد اليوناني باسم "مدينة كانوب"[٦]، وهي بالقرب من مدينة "أبي قير" الحالية.

---

(٦) وهو لفظ مصري قديم يعني "أرض الذهب".

وكان الذي يميز هذه المعركة عن سواها من المعارك التي دارت رحاها في عصر الرعامسة، أنها وقعت في البحر ضد عدو يغير على مصر بأسطول من السفن، فهي بذلك معركة بحرية.

وهي على ما نعلم أول معركة بحرية وقعت في المياه المالحة بين مصر وأعدائها.

وذلك أن "رمسيس الثالث" الذي أعده أبوه الملك "ست تخت" إعداداً عظيماً، كان قد حقق آمال أبيه فيه، فأخضع معظم التخوم المحيطة بمصر، إلا أن الليبيين على الرغم من أنه قد حاربهم، وتغلب عليهم مرتين، إلا أنه بدت في ذلك الحين ظاهرة خطيرة، إذ نزحت شعوب بأسرها من كويت وصقلية، وغيرها من بلاد البحر الأبيض المتوسط، وكان أحد هذين الشعبين هو شعب صقالي الذي يغلب أنه نزح من صقلية والثاني: هو شعب البلسط أو الفلسط، وباسمه تسمت فيما بعد فلسطين(٧).

وقد اتخذت هذه الشعوب النازحة كلها مع الشعب الليبي وبدأت تهاجم مصر بواسطة الأساطيل البحرية، عن طريق مصبات النيل.

فلما اندحرت أمام القوات المصرية، تابعت نزوحها نحو شواطئ (سوريا، وفلسطين)(٨)، واستولت عليهما كما استولت شعوب أخرى على قبرص.

---

(٧) كل ما نعرفه تاريخياً عن أرض كنعان (فلسطين فيما بعد) لا يتعدى ما حفظه لنا المعهد القديم ويقال أن الكنعانيين نزحوا من الأقاليم المطلة على سواحل الخليج الفارسي إلى أرض كنعان، وبعد ذلك نجد سواحل البحر المتوسط تذخر بالقبائل العبرانية.

(٨) وبعد أن احتلوا ساحل فلسطين قويت شوكتهم وتوسعوا في داخل البلاد وبدأ النزاع بينهم وبين العبرانيين.

ففي السنة الثالثة من حكم "رمسيس الثالث" أغار الليبيون وحلفاؤهم من تلك الشعوب النازحة على مصر محاولين النزول إلى أرضها عند التقاء البحر الأبيض المتوسط بفرع النيل، المسمى بالفرع الكانوبي، نسبة إلى "مدينة كانوب" الواقعة عند مصبه، وحينئذ تصدى لهم "رمسيس الثالث" بأسطوله الذي كان يسميه (باللهب العظيم)، وبجيشه الذي كان يسميه (بالجدار الفولاذي) وهي أول مرة في التاريخ المصري القديم، نجد الملك يستعمل مثل هذه الاستعارات المصرية الشعرية.

وهاجم المغيرين هجوماً عنيفاً، حتى ألقى بهم في البحر، بعد أن قتل منهم ما يزيد على اثنى عشر ألف مقاتل، وأسر ألفاً من جنودهم.

وقد ظهرت براعة المصريين الفائقة في تلك المعركة البحرية[٩] في مهاجمة السفن وتحطيمها، إذ كانوا يعمدون إلى شد صواريخها إلى أسفل، حتى يتمكنوا من قلبها في المياه رأساً على عقب.

كما كان المصريون في تلك المعركة يحملون القوس والنشاب إلى جانب الخنجر، بينما كانوا المغيرون لا يحملون غير السيوف التي لم تكن تجدي معهم إلا في الالتحام المباشر، في حين كانت أقواس المصريين وسهامهم تصيبهم وتقتل الأعداء من بعيد.

وهكذا أحرز الملك "رمسيس الثالث" هذا النصر العظيم في تلك الموقعة التي كان فيها مدافعاً بعد أن كان في حروبه السابقة مهاجماً.

---

(٩) من المعروف أن أول مكان نستطيع أن نتبين فيه فن التجديف في التاريخ القديم هو نهر النيل فهناك صور تمثل قوارب بمجاديف مرسومة على أقدم آثار مصرية ثم تطورت إلى سفن للسفر في البحار.

وساق الملك أسراه وما وقفت عليه جيوشه من الغنائم إلى القصر الملكي، حيث أطل الملك من شرفة القصر على شعبه الذي كان يرقص ويغني فرحاً بالنصر[١٠]، وبهذا الأمن الذي ضمنه الملك لبلاده.

أما أهم المراجع لهذه المعركة البحرية، فهي: النصوص المنقوشة على جدران معبد "مدينة هابو" وهو المعبد الذي شيده الملك "رمسيس الثالث" في سهل طيبة الغربي، مسجلاً على جدرانه أخبار انتصاراته معززة بالصور والمناظر، وخاصة منظر احتفالات الشعب بالنصر، ومنظر صفوف الأسرى وصفوف الغنائم التي استولى عليها من أعدائه.

وللملك رمسيس الثالث تمثال مسلح بفأس الحرب (لوحة رقم ٨) وأنه وإن كان علماء الآثار وكذلك المسئولين بالمتحف المصري يعتبرونه خاصا برمسيس السادس إلا أننا نعتقد أن هذا التمثال يخص الملك رمسيس الثالث.

(١٠) إن للنصر نشوة يعبر عنها المحارب أول ما يعبر بالصياح والتهليل، فإذا هو استقر أخذ في التعبير باللغة مستعيناً بالكناية والاستعارة والتشبيه.

وقد تذهب به ملكته إلى التعبير بالظلم ثم يكلل هذا كله بتجسيم الانتصار وتدوينه على الحجارة.

الفصل الثامن

الفن الحربي عند الفراعنة وبلاغات النصر

١- الفن الحربي عند الفراعنة

خلاصة القول إن ملوك مصر الفرعونية كانوا في حروبهم ومعاركهم من أعظم الأبطال الذين عرفهم التاريخ، وسجل لهم في صحيفته أروع الانتصارات، فكانت أخبار نصرهم فخراً مجيداً خالداً لمصر ما زالت أمجاده تظل وادي النيل حتى اليوم.

فإنا وإن كنا قد اقتصرنا على إيراد هذه الأمثلة الأربعة في هذا البحث لوفرة ما وصل إلى أيدينا من تفصيلاتها، إلا أنه لا شك أن مثيلاتها كثير في تاريخ مصر القديم، وإن كانت أنباؤها وتفصيلاتها في غير الوضوح الذي نلمسه في هذه المعارك كما في عهد الملك "تحتمس الأول، وامنحتب الثاني، وحور محب، وسيتي الأول[١١]، وميري ان بتاح[١٢]"، وغيرهم من الفراعنة.

وقد تبين لنا في الأمثلة الأربعة التي أوردناها مقدار ما وصل إليه المصريون من براعة، في فن الاستراتيجية الحربية، والتكتيك الحربي، إذ رأيناهم يختبرون

(١١) أهم حروبه أنه فتح الطريق إلى شمال فلسطين.

(١٢) لأول مرة ذكرت كلمة "إسرائيل" في النصوص المصرية عندما ذكر الملك أنه أباد قبائلها.

أرض المعركة وطرق الوصول إليها، ويدرسون مواقع العدو ومن يعتمد عليه من حلفاء، وما يستعين به من أسلحة، ويجتهدون أن يوفروا لأنفسهم عنصر المفاجأة الذي عرفوا مقدار أهميته في سير المعارك الحربية، كما أنهم عرفوا كثيراً من الطرق الهجومية والدفاعية وطرق الاقتراب والابتعاد من ميدان المعركة، والوسائل المختلفة التي يحتفظون عن طريقها بالراحة اللازمة لبعض فرق الجيش ينتفع بها في سير المعارك، كما عرفوا كثيراً من طرق المخابرات السرية، والتجسس على العدو لمعرفة كثير من أحواله قبل سير المعركة.

أما أثناء إدارة العمليات الحربية: فقد عرفوا كثيراً من طرق الهجوم، كالطريقة المعروفة اليوم بطريقة الكماشة، والطريقة المعروفة بطريقة (المروحة)، والطريقة المعروفة بدق الاسفين، واختراق جيوش الأعداء وغيرها من الطرق الحديثة.

وبفضل هذه الروح العسكرية التي بثها ملوك مصر في الشعب المصري وما أداروا به حروبهم من براعة وشجاعة وحنكة بلغت مصر أوج مجدها، وتمتعت بأزهر عصورها في التاريخ القديم وأمنت حدودها، وتوسعت في إمبراطوريتها، وأخضعت المتمردين من القبائل المرابطة على حدودها، وكتبت لمصر في التاريخ أمجد الصفحات.

ومن نعم الله على مصرنا العزيزة أن بعث لها الفاروق المعظم قائداً عظيماً وحاكماً عادلاً في هذه المرحلة الهامة من تاريخها المجيد لتستعيد حياتها الرفيعة الزاهرة في ظل جلالته الوارف الذي يستظل به كل مواطن صالح ليعمل لخير وظنه في عهد الاستقلال والأمل.

ب- بلاغات النصر

كان من أهم ما يعني به ملوك مصر القديمة بعد قيامهم بحروبهم التي سجلوا بها في التاريخ أروع الانتصارات أن يبادروا حال عودتهم إلى مصر، ظافرين بإذاعة أخبار تلك الحروب وما دار خلالها من المعارك وما أحرزوه في تلك المعارك من انتصارات على الشعب بمختلف الطرق. وكانوا على وجه الخصوص يبادرون إلى تدوين هذه الأخبار بتفصيلاتها الدقيقة على جدران المعابد المقامة في مختلف أنحاء الوادي، معززة بالصور والنقوش التي بلغت من الروعة حداً ما لزلنا نعجب به ونندهش مما فيه من دقة وروعة حتى اليوم(١٣).

وكان الملوك يتوخون من وراء نشر بلاغاتهم في المعابد أن تقع تحت أبصار أكبر جانب ممكن من الشعب الذي يؤم هذه المعابد في كل أنحاء القطر، فكانت والأمر كذلك بمثابة الصحف السيارة في هذه الأيام، عاملين بذلك على رفع الروح المعنوية للشعب وبث روح الجندية فيه، وتشجيعه على المساهمة في الحروب المستقبلة بما نريد من قوة الدولة ويعلي من شأنها، فضلاً عما كان يجده الملوك في ذلك من فخار بما حازوه من انتصارات تخلد ذكرهم وذكر جيوشهم في التاريخ.

بل لم يكن الملوك يقتصرون على نشر بلاغتها في أنحاء مصر وحدها، بل إنهم ما كانوا يغزون أرضاً من أراضي العدو حتى يشيدوا فيه تخليداً

(١٣) إن الوسائل التي اتبعها الفراعنة في الإشادة بانتصاراتهم اختلفت باختلاف الملوك وتطورت مع تطور وسائل الكتابة والتعبير فقد بدأوا يدونون أخبار نصرهم بالكتابة ثم أصبحوا يعززون الكتابة بالرسم (التصوير أو النحت).

لنصرهم: إما مدينة كالتي شيدها "رمسيس الثاني" في الشام، وإما معبداً لأحد الآلهة المصرية[١٤]، وإما نصباً تذكارياً، ينقشون عليه أخبار وصولهم إلى تلك الأنحاء وتغلبهم على أهلها.

ولعل من أظهر الأمثال لما كان يعند إليه الملوك من نشر أخبار حروبهم ومعاركهم وانتصاراتهم، تلك البلاغات التي دونها الملك "رمسيس الثاني" على أغلب المعابد في مصر والنوبة تخليداً لما قام به من غزوات وما انتصر فيه من معارك، وخاصة معركة "قادش" التي نقرأ حتى اليوم تفصيلاتها في أوراق البردي وعلى جدران أغلب المعابد الباقية في وادي النيل، فنجد على سبيل المثال إلى جانب الوصف التفصيلي لمعركة "قادش" رسوماً مصورة تبين مراحل هذه المعركة على البرج الأيسر لمعبد الأقصر حيث نرى الملك في مركبته الحربية يهاجم الأعداء وقد أحاطوا به وطوقوه، وهو يقذفهم في شجاعة فائقة بالسهام وقد امتلأت ساحة القتال بالقتلى والجرحى، ثم نرى منظراً يمثل الحيثيين وهم يفرون في ذعر إلى قلعة "قادش" وإلى يسار ذلك نجد القلعة نفسها تحيط بها مياه "نهر الأورنت"، حيث وقع المحاربون يدافعون عن أبراج القلعة، وفي أقصى اليسار نرى ملك الحيثيين في عربته الحربية يرتجف فزعاً من فرعون مصر. أما مناظر البرج الأيمن: فتمثل لنا الملك "رمسيس الثاني" يعتلي عرشه، وقد ترأس مجلساً حربياً، ويرى في الوسط معسكراً للجنود المصريين تحميه الدروع، منظمة في عدة صفوف، ثم منظر الملك في عربته الحربية، وهو يلتحم في الموقعة وينازل أعداؤه في المعركة ويأخذ الأسرى ويعود إلى مصر ظافراً.

---

(١٤) كاعتراف لآلهتهم بمالها من الفضل في انتصاراتهم لأنهم كانوا ينسبون إلى هؤلاء الآلهة ما نالوه من نصر في حروبهم.

فإذا حللنا أخيراً على ضوء هذا البحث ما يمتاز به تاريخ مصر الحربي، في عصر الوحدة الثالثة التي دارت أثناؤه رحى المعارك الأربعة التي أوردناها، وجدناه يحمل طابع أمة تأصلت فيها روح الوطنية الصحيحة والقومية الناضجة بعد كفاح مرير لتحرير مصر من حكم الأجنبي، مما جعل تقديس الوطن وحبه والتضحية من أجله إيماناً راسخاً في قلوب الشعب المصري منذ ذلك الحين الذي عرفت فيه مصر أول حرب استقلال وكفاح من أجل الحرية حتى اليوم.

وما الوطن إلا الملك، والملك هو الوطن.

كما نلاحظ في هذا العصر اتجاه مصر بقيادة ملوكها الأمجاد إلى التوسع في مناطق الشرق الأدنى، حيث أسسوا هناك أول إمبراطورية عالمية(١٥) عرفها التاريخ القديم.

وهنا يخرج نشاط مصر من الدائرة الضيقة التي حددتها وحدة "وادي النيل" الطبيعية إلى بلاد الشرق القديم مما جعل مصر تحمل منذ ذلك الحين نصيبها من مشاكل حوض البحر المتوسط وشواطئه الشرقية، فاتجهت إلى كريت وقبرص وجزر (بحر ايجه) مما جعل مصر تأخذ على عاتقها: إن تراقب كل ما يجرى وراء البحار، وتعمل على إيجاد رابطة قوية بينها وبين البلاد الواقعة خلف مياه البحر المتوسط.

ولا يغرب عن البال أن هذه الحروب التي شنتها مصر في هذا السبيل

---

(١٥) فهؤلاء الفراعنة وصلوا بالجيش حتى نهر الفرات وإلى داخل السودان فبذلك أصبحت مصر قوة عالمية.

إنما تتطلب أموالاً طائلة مما أدى بملوك هذا العصر إلى فتح مناجم الذهب على ساحل البحر الأحمر وفي بلاد النوبة وإلى ضم كثير من الأملاك الأسيوية إلى التاج المصري.

فكان الجيش إذن هو مفتاح الثروة لمصر، وهو الباب الذي فتح أمامها نحو إمبراطوريتها العظيمة الخالدة، التي نرجو لها أنتبعث من جديد، على يد حفيد "مُحَمَّد علي الكبير" مولانا الملك المعظم المحبوب "فاروق الأول" أعزه الله، وأيد ملكه، وجعل عهده فاتحة يمن وسعادة ومجد لمصر وشعبها على طول الزمن.

الخاتمة

سلطات الملك الأخرى

الانعامات الملكية

بينما فيما سبق بالإجمال سلطات الملك (المدنية، والحربية) في عصر الوحدة الثالثة، وبذلك نرى أن السلطات التي كانت للملك في عصر الوحدة الثالثة، هي ذات السلطات التي نص عليها (الدستور المصري) لجلالة ملك مصر.

ولا شك أنه كان للملك في عصر الوحدة الثالثة، فضلاً عن هذه السلطات سلطات أخرى.

فقد كان للملك وهو يؤدي هذه السلطات السالفة الذكر، أن يحنو على سائر رجال الدولة والبلاط، فيغدق الألقاب والأوسمة والنياشين على الذين يعملون لصالح الوطن من مدنيين وعسكريين، ويكرسون حياتهم لخدمة "الملك، والوطن".

وتحدثنا النصوص، أو المناظر المنقوشة، أو الصور المشفوعة بالنصوص.

إن هذه الانعامات كانت توزع بين رجال البلاط، ورجال الدين، ورجال الجيش، ورجال الفن والعلم.

فالنصوص التي وردت في مقابر قواد ملوك عصر الوحدة الثالثة، ذكرت المرات الكثيرة التي تسلم فيها المنعم عليه الجوائز من مولاه الملك، كعلامة للتقدير الملكي، وكانت مصنوعة من الذهب الخالص في أشكال مختلفة.

فمثلاً: القائد "أحمس بن ابانا"، وكان ضابطاً بحرياً في عهد الملك "أحمس الأول" أنعم عليه مولاه سبع مرات بهذه الجوائز الذهبية.

كما أن "امنمحب" وكان قائداً في عهد الملك "تحتمس الثالث" أنعم عليه مولاه ست مرات (بذهب الشجاعة).

وكانت إحدى هذه المرات أمام جموع الشعب من أجل البسالة التي أبداها في موقعة "مجدو" والتي تكلمنا عنها في هذا الكتاب.

وكان يتألف هذا الإنعام من أسد وقلادتين وذبابتين[١٦] من الذهب الخالص.

وكانت قيمة هذه الأوسمة والنياشين تتمثل قبل كل شيء في معناها الرمزي والأدبي.

أما في زمن السلم: فإن نقوش (مقابر تل العمارنة) ترينا كيف كان يجري الاحتفال أثناء منح الأوسمة والنياشين في القصر الملكي كذلك.

فمثلاً: نرى أحد المناظر، وفيه "الملك، والملكة" وقد ظهرا في شرفة

---

(١٦) وكانت الحكمة في تسمية النيشان الحربي بالذبابة أن الذبابة تلاحق الشيء ولا تتركه كما يلاحق الجندي عدوه أو كما نسمي اليوم قلادة الضابط "بالدبورة".

قصرهما يوزعان الجوائز على فريق من العظماء الذين تجمعوا في فناء القصر، ويلقيان بقطع ذهبية، وقلائد ذهبية إلى من يريدان أن يمنحاه.

ومن الطريف: أن بعض الأميرات كن يجدن لذة في هذا العمل، فيشتركن مع أبويهن فيه.

أما ساحة القصر: فكانت تموج بحركة عظيمة، ومن بين الجموع المختلفة، نرى الكتبة الذين كانوا يتسابقون إلى تسجيل حوادث الاحتفال على ألواحهم، وخاصة ما يتعلق بالأقوال، والعبارات التي يصدر بها النطق الملكي أي كما يفعل الصحافيون اليوم.

ومناظر لوحة رقم (٩) بهذا الكتاب ترينا الملك "حور محب" يمنح قلائد ذهبية للكاهن "نفرحتب" بحضور وزيري الوجهين القبلي والبحري.

ومن الطريف كذلك: أن المنظر الكامل لهذا الإنعام الملكي يرينا أن أخ "نفرحتب" يقدم التهاني لأخيه بالإنعام السامي، وذلك بأن يشد على يده بإحدى يديه كما نفعل اليوم في مناسبة التهاني.

كما أن (لوحة رقم ١٠) بهذا الكتاب أيضاً ترينا كيف يقف "باسر" وزير الملك "سيتي الأول" أمام مندوبي الملك الذي أمرهما بأن يحليا عنق الوزير الأول للملكة المصرية في ذلك العصر بقلادة ذهبية.

وفي متحف اللوفر لوحة حجرية عليها صورة الملك "سيتي" يمنح أحد كبار موظفي البلاط المدعو "هورميني" القلادة الذهبية.

وفي متحف هيلدز هايم بألمانيا لوحة تبين الملك "رمسيس الثاني" يمنح

قائدة المدعو Mes مس قلادة ذهبية، وهدايا أخرى من شرفة القصر الملكي (لوحة رقم ١١).

وكان من آيات العطف: أن يشرف الملك موظفيه في السودان بالهدايا.

فمثلاً عند نهاية عصر الرعامسة حصل موظف يدعى "بنيت" وكان حاكماً لإحدى الأقاليم النوبية، بوساطة حاكم السودان العام على إنائين من الفضة، بهما عطور ثمينة، كعلامة من علامات التقدير الملكي.

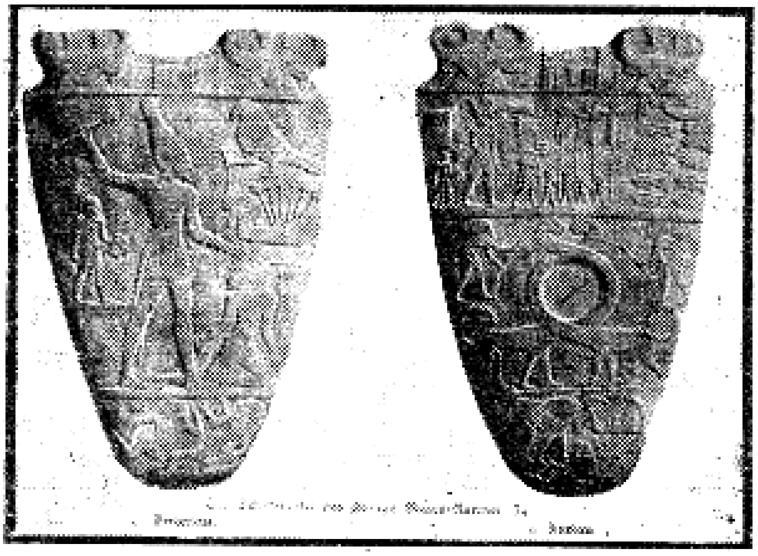
وكان من آيات العطف أيضاً: أن يستدعى الملك إلى القصر الملكي المخلصين لعرشه ويشرح فيه الملك صدور المقربين إليه بالهدايا أو بالنياشين، كما هو واضح من (لوحة رقم ١٢) من هذا الكتاب، حيث نرى الملك "رمسيس الثاني" يهدي إلى موظفي حكومته من رجال العلم والفن ما تفضل عليهم به، من إنعامات ملكية.

يتبين لنا مما سبق ما كان يغدقه الملك على رعاياه المخلصين لعرشه من إنعامات ملكية، تشجيعاً لهم على مواصلة خدمة ما تخصصوا فيه لرفع شأن الوطن، وتعزيز ولائهم للعرش، والجالس عليه.

ملحق ١

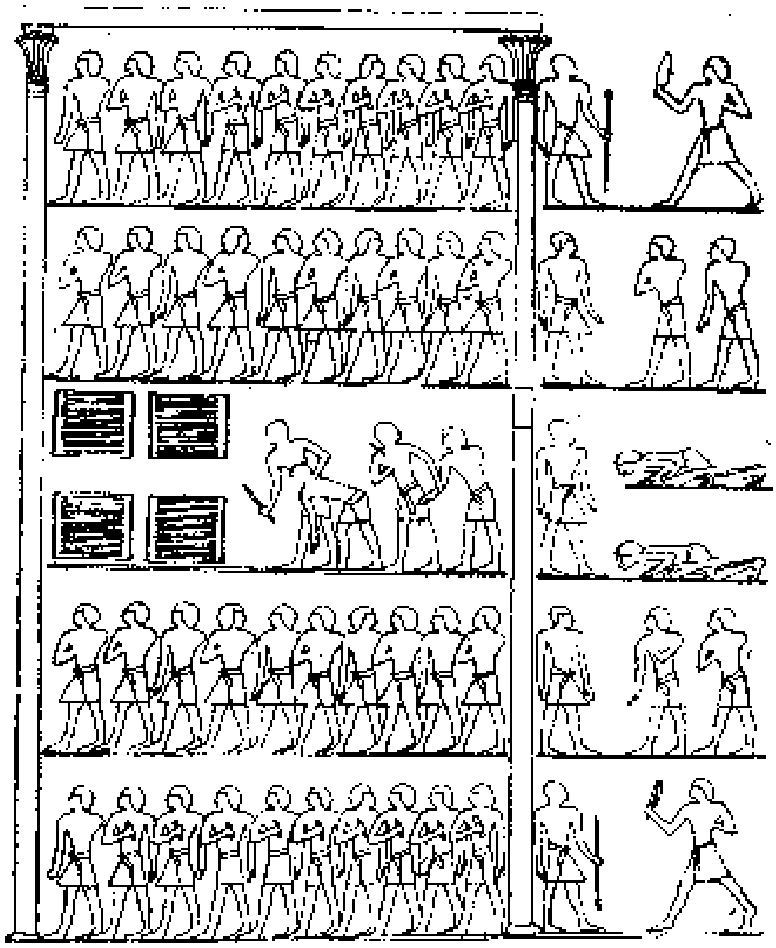
اللوحات

لوحة رقم ١



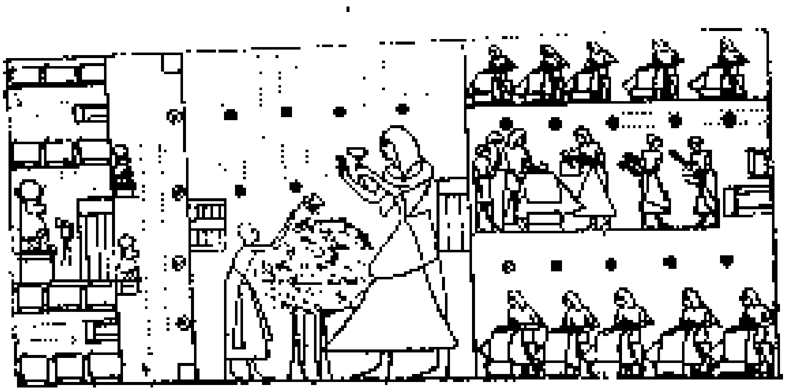
الملك نعرمر يوحد الوجهين القبلي والبحري

لوحة رقم ٢



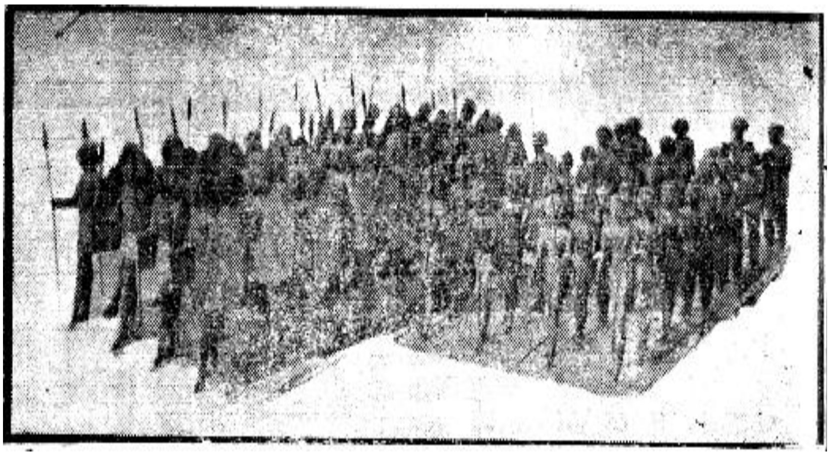
إحدى قاعات محكمة الاستئناف من عصر الملك تحتمس الثالث

لوحة رقم ٣



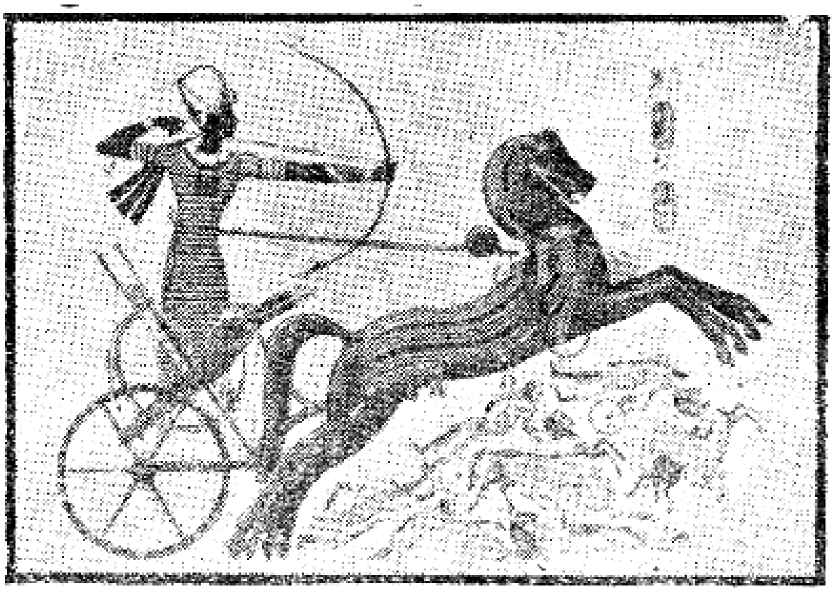
أرشيف قلم كتاب محكمة استئناف في عصر الملك رمسيس الثاني

لوحة رقم ٤



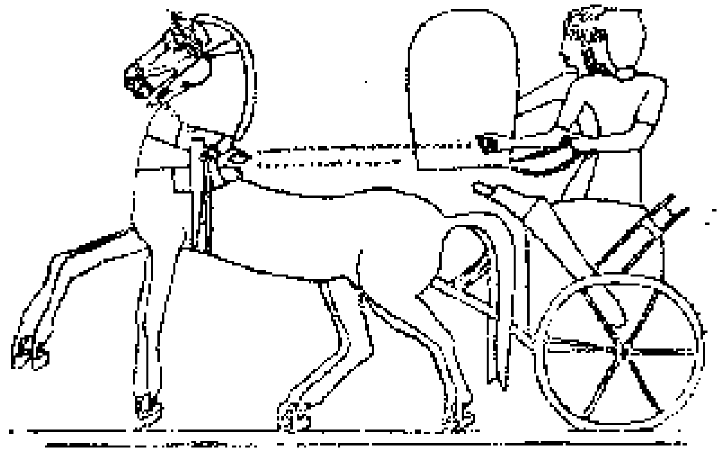
فرقتان من المشاة من عصر الوحدة الثانية (بالمتحف المصري)

لوحة رقم ٥



الملك رمسيس الثاني يقود بمفرده المركبة الحربية

لوحة رقم ٦



جنديان مصريان في مركبة حربية من عصر الوحدة الثالثة

لوحة رقم ٧



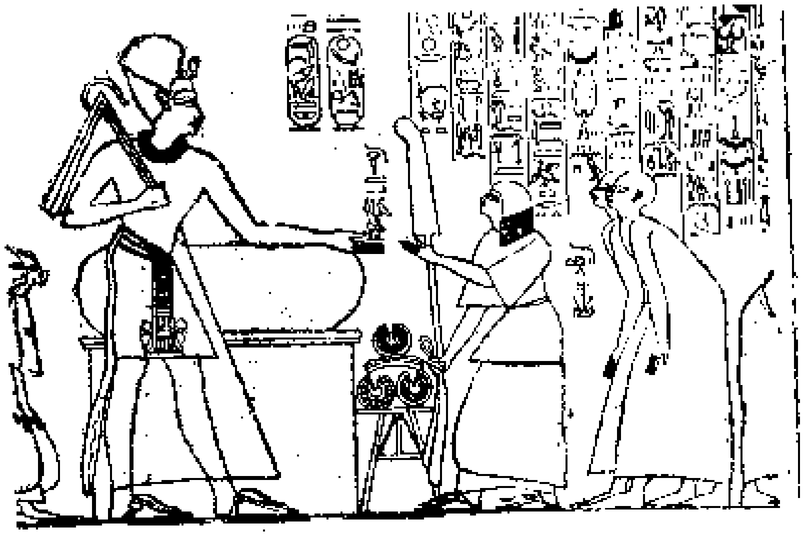
تمثال الملك رمسيس الثاني لابساً تاج الحرب

لوحة رقم ٨



تمثال الملك رمسيس الثالث (اغتصبه فيما بعد رمسيس السادس)

لوحة رقم ٩



الملك حور محب يمنح قلائد ذهبية لنفر حتب بحضور وزيري الوجهين القبلي والبحري

لوحة رقم ١٠



مندوبا الملك سيتي الأول يقلدان القلادة الذهبية المنعم بها على الوزير باسر

لوحة رقم ١١



الملك رمسيس الثاني ينعم على قائده بانعامات ملكية (متحف هيلد زهايم)

لوحة رقم ١٢



الملك رمسيس الثاني يهدي إلى موظفيه ما تفضل عليهم به من إنعامات

ملحق ٢

أقسام التاريخ المصري القديم

اعتاد علماء التاريخ المصري القديم أن يقسموه إلى عصور رئيسية، أطلق على كل منها اسم معين، غير أننا لو تعمقنا في دراسة التاريخ وآثاره نرى أن نعظم هذا التقسيم الشائع تسميته غير مطابق للحقيقة والواقع.

فالعصر الأول: يقصد به الفترة التي يرجع تاريخها إلى ما قبل الأسرة الأولى، وأطلق عليه (عصر ما قبل التاريخ) على أساس أن التاريخ، يبدأ عند وجود الكتابة، ويعتمد على النقوش المدونة فقط.

على أن هناك بلاداً لم تعرف الكتابة قديماً، وأخرى عرفت الكتابة ولم نستطع قراءتها، وبالرغم من هذا فإن لها تاريخاً، فتكون الكتابة وتدوين الحوادث إذن ليست الوسائل الوحيدة للتاريخ، بل هناك وسائل أخرى أساسها علم الإنسان، وعلم الحيوان، وعلم طبقات الأرض، وعلم الآثار، وقد أرشدتنا هذه العلوم مجتمعة إلى معرفة تاريخ هذا العصر الطويل، الذي يبدأ من حوالي سنة ٨٠٠٠ قبل الميلاد إلى سنة ٣٢٠٠ قبل الميلاد، كما أن هذا العصر أول قسم نبدأ به تاريخنا، لذلك كله نطلق عليه اسم "فجر التاريخ".

العصر الثاني والثالث: يطلق الأول منهما على عصر الأسرة الأولى

والثانية، ويسمى (بالعصر العتيق) والآخر على (عصر بناة الأهرام) من الأسرة الثالثة إلى السادسة، ويسمى باسم (الدولة القديمة) فيقتطع أصحاب هذا الرأي الأسرتين: الأولى، والثانية بدعوى أن المرجع في تحديد ذلك إلى بناء الأهرام.

لكنا نرى أن الدولة القديمة تبدأ من الأسرة الأولى، وتستمر إلى الأسرة الثامنة، أي من حوالي سنة ٣٢٠٠ ق. م إلى سنة ٢٢٤٥ ق. م لأن بناء الأهرام يجب ألا يوضع في المكان الأول، ويتخذ أساساً لتقسيم دول التاريخ المصري القديم، لأن التقسيم كان قائماً على التوحيد السياسي للبلاد، تحت رعاية ملك واحد، بعد أن كانت عبارة عن ولايات مفككة[١٧].

والذي كانت من نتائجه: أن أصبحت البلاد جميعها ملتفة حول العرش رمز البلاد.

ولقد تمت وحدة مصر الأولى على يد الملك "مينا نعرمر" أول ملوك الأسرة الأولى، حوالي سنة ٣٢٠٠ ق. م. ونطلق عليه اسم "عصر الوحدة الأولى".

العصر الرابع: وهو (العصر المتوسط الأول)، ويشمل الأسرات السابعة إلى العاشرة في نظر المؤرخين، ولكننا ذكرنا أن عصر الوحدة الأولى

---

(١٧) هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن التحديد الذي اتخذه المؤرخون- وهو بناء الأهرام- لا يؤيدهم فيما ذهبوا إليه من أن الدولة القديمة تنتهي بالأسرة السادسة فسنرى فيما بعد أن الملك امنحات على سبيل المثال وغيره من بعده قد أقاموا أهرام مختلفة.

ينتهي بالأسرة الثامنة، وبذلك يمكننا أن نطلق على المدة من الأسرة التاسعة إلى منتصف الحادية عشرة اسم "عصر تفكك الوحدة الأولى" وذلك لأن التوحيد السياسي قد تفككت أوصاله في هذه الفترة من ٢٢٤٥ ق. م. إلى ٢٠٧٠ ق. م.

العصر الخامس: يطلق عليه المؤرخون: (عصر الدولة الوسطى) ويشمل من أول الأسرة الحادية عشرة، إلى آخر الأسرة الثانية عشرة.

ونرى هنا: أن الوحدة السياسية قد عادت إلى البلاد على يد الملك "نب– حبت– رع" منتو حتب الثاني حوالي سنة ٢٠٧٠ ق. م. واستمرت حتى منتصف الأسرة الثالثة عشرة، حوالي سنة ١٧٥٧ ق. م.، ونسميه "عصر الوحدة الثانية".

العصر السادس: ويطلق عليه (العصر المتوسط الثاني)، ويشمل من الأسرة الثالثة عشرة إلى آخر الأسرة السابعة عشر، ونحن نسميه "عصر تفكك الوحدة الثانية" من منتصف الأسرة الثالثة عشرة إلى الأسرة الخامسة عشرة، أي من سنة ١٧٥٧ ق. م. إلى سنة ١٧٣٠ ق. م.

وعصر حكم الغزاة الهيكسوس من حوالي سنة ١٧٣٠ ق. م. إلى سنة ١٥٨٠ ق. م، ويشمل الأسرة الخامسة عشرة إلى الأسرة السابعة عشرة.

العصر السابع: عصر الدولة الحديثة، ويبدأ من الأسرة الثامنة عشرة، إلى أواخر الأسرة العشرين.

ونحن نسميه "عصر الوحدة الثالثة" من حوالي سنة ١٥٨٠ ق. م. إلى

حوالي سنة ١٠٨٥ ق. م. أي أنه بدأ على يد بل حرب الاستقلال الملك "أحمس الأول"، واستمر حتى آخر عهد خلفائه "رمسيس الحادي عشر" في هذا العصر، وقد خلف الملك "أحمس" على عرش مصر عدة ملوك، وملكة واحدة، وهم: الملك "امنحتب الأول" فالملك "تحتمس الأول" فالملك "تحتمس الثاني"، فالملكة "حتشيسوت" فالملك "تحتمس الثالث" فالملك "امنحتب الثالث" فالملك "امنحتب الرابع" (الذي غير اسمه إلى – إيخ– إن– آتون– أو كما يسميه كثير من كتاب التاريخ المصري القديم– اخناتون– على سبيل التخفيف) فالملك "سمنخ كارع" فالملك "توت عنخ آمون" فالملك "آي"، ثم تلاهم ملوك عهد الرعامسة الذين ذكرنا أسماءهم وترتيبهم في صحيفة ١٧ من هذا الكتاب.

وأهم ما لوحظ من مزايا عصور الوحدة القومية بجانب الازدهار في السياسة والحضارة، ووحدة وادي النيل: أن ملوك تلك العصور وجهوا نظرهم إلى سياسة خارجية خاصة نستطيع أن نقول إنها أصبحت سياسة تقليدية لكل ملك قوي يعتلي عرش مصر الموحدة، أخذها الخلف عن السلف، لدرء الخطر عن أجزاء المملكة المصرية الموحدة تحت عرش ملك واحد.

العصر الثامن: ويبدأ من الأسرة الحادية والعشرين، إلى أواخر الأسرة الخامسة والعشرين، أي من حوالي سنة ١٠٨٥، إلى سنة ٦٦٣ قبل الميلاد، ويطلق عليه عصر اضمحلال الإمبراطورية ونحن هنا نسميه عصر تفكك الوحدة الثالثة.

وقد أطلقنا عليه هذه التسمية، لأنه قبل وفاة أخر ملك من ملوك الرعامسة حوالي سنة ١٠٨٥ قبل الميلاد ضعفت سلطة الملك وقوي نفوذ كهنة آمون، وخملت الروح الحربية بين المصريين.

وقد أدت هذه العوامل التي ظهرت عند نهاية عصر الوحدة الثالثة إلى انقسام مصر إلى دولتين: إحداهما جنوبية، عاصمتها (مدينة طيبة) ويحكمها "الملك حريحور"، وأخرى شمالية، عاصمتها (مدينة تانيس)، ويحكمها "الملك نيسو بان بدد Nesubanebded"[١٨] **المعروف باسم "سمنديس".**

وقد اضطر الملوك في هذا العصر إلى استخدام الجنود المرتزقة من الليبيين، وغيرهم مما دعا إلى إسناد أكبر الوظائف الحربية إلى الليبيين، وقد ساعدهم هذا إلى اعتلاء عرش مصر، وتأسيس ما هو معروف في التاريخ بالأسرة الثانية والعشرين.

وكانت الممالك المجاور لمصر آخذة في النهوض في تلك الآونة، أي في عصر الأسرتين: الثالثة والعشرين، والرابعة والعشرين، فانتهزت فرصة التفكك والضعف في مصر وغارت عليها من كل صوب، ولم يقو ملوك مصر على حماية البلاد، وضاعت أملاكها الأسيوية، وفصلت النوبة عن مصر.

---

(١٨) يظن كثير من العلماء أن Nesubanebded كان حاكماً أو أميراً لمنطقة تانيس والواقع أنه كان رئيس كهنة آمون وإن حريحور كان رئيساً لكهنة آمون وقد ظن عنه Kees بأنه كان قائداً للجيش المصري ولكننا نرى أن حريحور جمع بين رئاسة الجيش ورئاسة كهنة آمون قبل توليه الحكم.

سعى ملوك النوبة[١٩] المتمصرين بمساعدة كهنة آمون على ضم مصر بقسميها، ونجح الملك بعنخي في تأسيس أسرة نوبية في مصر، وهي الأسرة الخامسة والعشرين، غير أن سلطتهم كانت ضعيفة في الدلتا، لأن عدداً من الأمراء المحليين الأقوياء كان ينازعهم السلطة.

وفي ذلك الوقت كانت دولة الاشوريين قد اتسعت في آسيا حتى بلغت حدودها فلسطين مما سهل لهم التغلب على الدلتا حوالي سنة ٦٧٠ قبل الميلاد، ولكن الملوك النوبيين ظلوا في حرب معهم نحو عشر سنوات.

وأخيراً استطاع ملك الآشوريين المدعو "آشوربانيبال" وبقيت بها حامية منهم وعين حكاماً مصريين على الأقاليم المختلفة.

العصر التاسع: ويطلق عليه (العصر الصاوي)، أو (عصر النهضة المصرية)، و (عصر الأسرة السادسة والعشرين).

أما نحن: فنسميه هنا بعصر وحدة مصر الرابعة، وذلك لأن (ابسماتيك) كان في أول الأمر أميراً على سايس (صا الحجر) من قبل الاشوريين، إلا أنه عمل على التخلص من حكم الاشوريين فاستمال باقي الأمراء إليه، وجلب الكثير من الجنود المرتزقة من الاغريق، وقبل المساعدة التي قدمها له ملك ليديا الذي كان يريد هو أيضاً التخلص من سيادة الاشوريين، فتمكن إبسماتيك حوالي سنة ٦٦٣ قبل الميلاد من طرد الحامية الاشورية، ثم إخضاع الامراء الآخرين، مستعيناً ببعضهم على

(١٩) تمصرت النوبة تماماً قبل انفصالها وعبد أهلها الآلهة المصرية لا سيما الاله آمون مما زاد فيها من نقود كهنته وكانت عاصمة ملوك النوبية المتمصرين من بلدة نباتا.

البعض الآخر حتى استقل بمصر، وأعاد إلى مصر وحدتها الرابعة، واعتلى عرش مصر باسم الملك (إبسماتيك الأول)، وخلفه ابنه (نخاو) ونهج نهجه، وعاد إلى مصر مجدها، ثم تولى الحكم بعدها الملك (احمس الثاني).

وفي عهد (إبسماتيك الثالث) آخر ملوك هذه الوحدة، أي حوالي سنة ٥٢٥ قبل الميلاد تغلب (قمبيز) ملك الفرس على مصر.

العصر العاشر: ويطلق عليه عصر استيلاء الفرس على مصر أو عصر الأسرة السابعة والعشرين.

ونحن نسميه (بعصر تفكك الوحدة الرابعة) أي من حوالي سنة ٥٢٥ إلى سنة ٤٠٥ ق. م.

ولقد حكم مصر في هذا العصر بعد قمبيز الملك دارا الأول وأراد أن يصلح ما أفسده سلفه من هدم المعابد المصرية إلى قتل المعبود النصري العجل (إبيس) فأبدى احتراماً كبيراً للمعبودات المصرية وشيد معبداً لآمون بواحة سيوه.

وبالرغم من تحبب الفرس إلى المصريين، تكن المصريون من طرد الفرس، وأسس الفراعنة[٢٠] الأسرة الثامنة والعشرين، سنة ٤٠٥ ق. م.

العصر الحادي عشر: عصر وحدة مصر الخامسة، ويشمل حكم ملوك الأسرة الثامنة والعشرين. ثم حكم مصر ملوك الاسرتين التاسعة والعشرين والثلاثين، ولكنهم لم يستطيعوا الاحتفاظ باستقلالهم طويلاً، إذ تمكن

(٢٠) ورد اسم أول فرعون لهذه الأسرة في نص ديموتيقي "أمون هور" بينما في نصوص المؤرخ مانتيون Amyralos.

الفرس من استعادة غزو مصر في عهد الملك نختنبو الثاني حوالي سنة ٣٤٢ قبل الميلاد، وبقيت مصر تحت حكمهم إلى سنة ٣٣٢ ق. ب، أي أن انتزاعها الاغريق على يد الاسكندر الأكبر.

العصر الثاني عشر: العصر اليوناني الروماني من سنة ٣٣٢ قبل الميلاد إلى سنة ٦٤٠ ميلادية، ونحن نطلق عليه اسم العصر القبطي[٢١] المصري، حتى لا نخلط بين العصر القبطي الفرعوني السابق له.

العصر الثالث عشر: من سنة ٦٤٠ ميلادية، ونحن نطلق عليه العصر القبطي العربي.

(٢١) إذ رجعنا إلى أصل كلمة قبطي وجدنا أنها في معناها ترادف كلمة مصري سواء بسواء وقد بقي اللفظ في اللغات الأجنبية اسماً لمصرنا العزيزة حتى اليوم مثلاً **Egypt** بالانجليزية **Eygpte** بالفرنسية **Aegyptu** بالألمانية.

أهم المراجع الأجنبية

Agyplisches Worderhuch.

Agyptische Inschriften aus den koniglichen Museen zu Berlin A. Z. Zeitschrift fiir agyptische Sprache und Alteriurnskundhe. heransgeghene von G. Steindorff und W. Wolf, bis 1939.

Annales, du Service des Antiquites de l'Egypte.

Anthes, R., Ein bisher unbekanntes Exemplar der Dienstor-dnung des wesieres in Mélanges Maspro I S. 155.

Breasted, J.H. A. History of Egypt., New York 1908.

(Ubersetzt von H. Ranke "Geschichte Agyptens, 1937. Ancient Records of Egypt, 5 Bde. Chicego 1927 (abgekarzt) Anc. Rec.

Bonnet, H., Die waffen des alten Orients, Leipzig 1926.

Drioton, Et. Et., J. Vandier, Les Penples de l'Orient Mediterranean.

Gritfith, The Abydos Decree of Seti l at Nauri.

Gauthier, Les Nomes d'Egypt, Nem. Inst. 25.

Hanotaux, Hist. de la Nation Egyptienne.

Kuentz, Ch. La Bataille de Qadech.

Legrain, G. Au pylone d'Aamhabi a Karnak Recherché Geneologyques, in Rec. 31,201.

Lepsius, R. Denkmaler aus Ag. U. Acthiopien Lefebvre, G. Inscriptions concernant Les Grande Pretres D'Amon Rome-roy et Amenhotep.

Histoire des Grands Pretre, d'Amon de Karnak. Linke, A. Correspondenzen aus der Zeit d. Ramessiden. Mariette, A., Monumente Dlvers.

Maspero, Histoire.

الفهرس